

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطلبة: العايب صلاح الدين، عمرو عيسى

تحت عنوان

دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية

دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

لجنة المناقشة:

رئيسا
مشرفا و مقررا
مناقشا

جامعة المسيلة
جامعة المسيلة
جامعة المسيلة

د. عز الدين عبد الرؤوف
د. مهني بوريش
د. نوي نور الدين

السنة الجامعية: 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
وَالْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ
وَالْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ
وَالْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ

إهداء

✚ قال تعالى: " نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم " صدق الله العظيم.

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى.

اللهم صلي وسلم على سيدي ونور قلبي نور الإيمان وعاقبة الأبدان وشفائها وجلاء القلوب ونقائها إلى الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا.

✚ إلى من قال فيهما الله تعالى: " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم.

إلى من ربنتي وأنارت دربي ...إلى من كان عطاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب ...أمي الحبيبة.

إلى من كلفه الله بالهبة والوقار....إلى من علمني العطاء بدون إنتظار...إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار....والذي العزيز أطال الله في عمره.

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتد...إلى شمعة متقدة تنير ظلمة الحياةإلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها ...إخوتي وأخواتي.

إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير لجامعة المسيلة و إلى الذين جمعني بهم القدر ليكونوا الإخوة والأحبة إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي.

العاب صلاح الدين

إهداء

أهدي عملي هذا

إلى الأم الغالية التي سهرت من أجلي وسعدت لسعادتي

وحزنت لحزني

حفظها الله

إلى أبي الذي عبدت دعواته لي طريق النجاح

إلى الأخوة والأخوات وعائلاتهم

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى جميع زملائي في الجامعة

إلى جميع الأصدقاء الذين وقفوا معي وساندوني

عمرون عيسى

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

"إن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب وأكد "

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل ، وأنارنا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى .

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذ الفاضل الأستاذ " مهني بوريش " لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا البحث، راجين من المولى عز وجل أن يحفظه ويوفقه في حياته .

كما نتقدم بالشكر إلى عائلتنا على ما بذلوه من أجلنا في حياتنا وفي عملنا هذا.

وإلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة

إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير

إلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة

إلى كل هؤلاء جزاهم الله خيرا

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات	
	شكر وتقدير
	الإهداء
	قائمة المحتويات
	قائمة الأشكال و الجداول
أ- ب- ج	مقدمة
44-1	الفصل الأول : الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية
1	تمهيد
23-2	المبحث الأول : الإطار النظري للكشوف المالية
5-2	المطلب الأول: ماهية الكشوف المالية
23-5	المطلب الثاني: عرض الكشوف المالية وأساسيات حولها
32-24	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقرارات المالية
28-24	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول اتخاذ القرارات
32-29	المطلب الثاني: أساسيات حول القرارات المالية
44-32	المبحث الثالث: تحليل الكشوف المالية وعلاقتها باتخاذ القرارات المالية
36-32	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
43-36	المطلب الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية
44	خلاصة الفصل
71-45	الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة
45	تمهيد
51-46	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

47-46	المطلب الأول: لمحة عن مؤسسة أغذية الأنعام بالمسيلة
51-48	المطلب الثاني: أهداف وهيكل التنظيمي للمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة
62-52	المبحث الثاني: واقع استخدام الكشوف المالية بمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة
56-52	المطلب الأول: عرض الكشوف المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة (2017-2018)
62-56	المطلب الثاني: تحليل الكشوف المالية عن طريق التوازنات والنسب المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة
70-62	المبحث الثالث: استخدام تحليل الكشوف المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة
66-62	المطلب الأول: تحليل الأفقي لحساب النتائج لمؤسسة محل الدراسة
70-66	المطلب الثاني : أهمية الكشوف المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة
71	خلاصة الفصل
73-72	خاتمة
77-74	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال والجداول

1- قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل القرارات المالية	30
02	الهيكل التنظيمي لوحدة أغذية الأنعام بالمسيلة	49
03	الأموال الدائمة 2017	67
04	الأموال الدائمة 2018	67
05	الأصول 2017	69
06	الأصول 2018	69

2- قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول الميزانية جانب الأصول	08
02	جدول الميزانية جانب الخصوم	10
03	جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)	13-12
04	جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)	14
05	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	16-17
06	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	17-18
07	جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة	19-20
08	جانب الأصول لميزانية وحدة المسيلة لتغذية الأنعام (2017 - 2018)	52-53
09	جانب الخصوم لوحدة المسيلة لأغذية الأنعام (2017 - 2018)	53
10	جدول حساب النتائج لوحدة المسيلة لتغذية الأنعام	54-55
11	جانب الأصول لوحدة المسيلة لأغذية الأنعام (2017 - 2018)	55
12	جانب الخصوم لوحدة المسيلة لأغذية الأنعام (2017 - 2018)	56
13	رأس المال العامل لسنة 2017 و 2018	57
14	إحتياج رأس المال العامل لسنة 2017 و 2018	58
15	خزينة المؤسسة 2017 و 2018	58
16	نسب التمويل للمؤسسة لسنة 2017 و 2018	59
17	نسب السيولة المالية للمؤسسة لسنة 2017 و 2018	60
18	نسب النشاط للمؤسسة لسنة 2017 و 2018	60

قائمة الأشكال والجداول

61	نسب المردودية للمؤسسة سنة 2017 و 2018	19
62	القيمة المضافة للاستغلال لسنة 2017 و 2018	20
63	يبين نسبة القيمة المضافة في رقم الأعمال لسنة 2017 و 2018	21
63	تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة	22
64	يبين نسبة الإهلاكات والمؤونات على القيمة المضافة	23
64	يبين تطور إجمالي فائض الإستغلال لسنة 2017 و 2018.	24
65	التطور في النتيجة العملياتية لسنة 2017 و 2018	25
65	يبين تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية لسنة 2017 و 2018	26
66	يبين صافي نتيجة السنة المالية	27

مقدمة

مقدمة:

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية و الاقتصادية والأبحاث الميدانية، فهي النواة الرئيسية للنشاط الإقتصادي، حيث أنها تحتوي على عدة وظائف منها: وظيفة التصنيع، والبيع، الموارد البشرية... إلخ، فمن أهم تلك الوظائف الوظيفة المالية، حيث ينحصر دور الوظيفة المالية في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية، من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي، وضمان الحد الأدنى من الربحية والحفاظ على المستوى المعقول من السيولة، ومن بين وظائف الوظيفة المالية تحليل المالي، فالخلل المالي يقوم بتحليل الكشوف المالية بهدف التخطيط وإتخاذ القرارات ومقارنتها مع ما هو مخطط.

حيث أن المعلومات التي تقدمها الكشوف المالية لا يمكن الوصول إليها دون القيام بدراسة وتحليل هذه المعلومات عن طريق أدوات التحليل المالي، سواء في توفير المؤشرات المفيدة التي تقيس القدرة المالية للمؤسسة الاقتصادية، أو المعلومات التي تفيد في معرفة كفاءة الإدارة أو مدى استغلال المؤسسة الاقتصادية لمواردها المالية، كما أن التحليل المالي يساعد في توفير المعلومات المالية التي تفيد في إعطاء الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

حيث أن لهذه القرارات دور أساسي في تسيير المؤسسة لذلك تعتبر عملية إتخاذ القرار المالي من أهم الإجراءات التنظيمية والأدوار التي يقوم بها أفراد المؤسسة ولا يمكن متخذ القرار القيام بعمله ما لم تتوفر له المعلومات، وهذا يعني عدم إتخاذ أي قرار مالي إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للكشوف المالية الختامية حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال وتحديد نقاط الضعف لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة

ومن خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية لموضوعنا كما يلي:

" ما هو دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية؟ "

وهذه الإشكالية تنفرع إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهية الكشوف المالية؟
- كيف يتم عرض الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي؟
- ماذا يقصد بعملية إتخاذ القرار؟
- ما دور تحليل المالي في عملية إتخاذ القرار؟

فرضيات الدراسة:

محاولة منا الإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا بطرح الفرضيات التالية

- تساهم الكشوف المالية في المؤسسة بإتخاذ القرارات المالية من خلال تحليل مؤشرات المالية.
- يجب أن تعكس الكشوف المالية الصورة الصادقة للواقع الفعلي للمؤسسة.
- تعتمد عملية إتخاذ القرار على مخرجات النظام المحاسبي والمتمثلة في الكشوف المالية.
- إن عدم القيام بالتحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض كفاءة المؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع:

- كون الموضوع يدخل في صميم التخصص.
- الرغبة في تناول في مثل هذه المواضيع.
- نظرا لأهمية الموضوع في الحياة المهنية وضرورة معرفته والإلمام به.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية ودرجة الاستفادة منها، حيث يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحديد الكشوف المالية باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على اتخاذ القرارات المالية.

أهداف الدراسة :

- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية.
- إظهار دور الكشوف المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية
- الوقوف على واقع الكشوف المالية ومدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة

منهج الدراسة :

بناءً على طبيعة الموضوع وسعيًا لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالكشوف المالية وكذلك القرارات المالية، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على منهج دراسة حالة باستخدام مجموعة من أدوات التحليل المالي لتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال الكشوف المالية للمؤسسة محل الدراسة.

صعوبات الدراسة :

- صعوبة الحصول على المعلومات وخاصة في الجانب التطبيقي
- عامل الزمن كان عائقًا لأن الوقت كان غير كافٍ لإتمام هذا المشروع.

دراسات سابقة:

- مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في إتخاذ القرارات، هذه الدراسة رسالة ماجستير مقدمة في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2008.
- هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور وأهمية الكشوف المالية في إتخاذ القرارات على مستوى المؤسسة وقد قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية على مستوى البنك سويسيتي جنرال الجزائر وباستخدام التحليل المالي للكشوف المالية. توصلت إلى أن الهدف من الكشوف المالية هي توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.
- لزعر محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على دراسة الكشوف المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، وكذا دراسة معدلات والنسب و المؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل الكشوف المالية ومعالجة إشكالية التي تدور حول مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للكشوف المالية. حيث توصل إلى أن المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية تساعد المستثمرين الدوليين في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

هيكل الدراسة :

انطلاقاً من الأهداف المرجوة من الموضوع لمعالجة الإشكالية الرئيسة والتساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين :

حيث تطرقنا في الفصل الأول بعنوان: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهم الإطار النظري للكشوف المالية ، والإطار المفاهيمي للقرارات المالية، و تحليل الكشوف المالية وعلاقتها باتخاذ القرارات المالية.

أما في الفصل الثاني بعنوان: تحليل الكشوف المالية ودورها في دعم وإتخاذ القرارات المالية في مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة، حيث تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث وهم تقديم للمؤسسة تغذية الأنعام وحدة المسيلة، وواقع إستخدام الكشوف المالية لمؤسسة محل الدراسة، وإستخدام تحليل الكشوف المالية في عملية إتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة محل الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للكشوف المالية

واتخاذ القرارات المالية

تمهيد:

نظرا للتحويلات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في اقتصادها، بهدف مواكبة الاقتصاد العالمي وانفتاح على المحيط الدولي، وتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، أصبح تعديل النظام المحاسبي الجزائري حتميا، حيث بذلت الجزائر بهدف مواكبة الاقتصاد العالمي وانفتاح على المحيط الدولي، جهودا كبيرة لتعديله ومطابقته مع الاقتصاد العالمي.

حيث تقوم المؤسسات في نهاية كل فترة أو في كل دورة بإعداد الكشوف مالية وتقديمها للمستخدمين، وهي التي توفر المعلومات الكافية عن وضعية المؤسسة وأدائها المالي من أجل تسهيل على مستخدميها من اتخاذ القرارات الرشيدة وعقلانية وموثوقة في الوقت المناسب، كما تعتبر أيضا الكشوف المالية هي همزة وصل بين المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات.

وسنحاول من خلال هذا الفصل الإلمام بالكشوف المالية التي تعدها المؤسسة وذلك من خلال تقسيمه إلى:

- المبحث الأول: الإطار النظري للكشوف المالية.
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقرارات المالية.
- المبحث الثالث: تحليل الكشوف المالية وعلاقتها باتخاذ القرارات المالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للكشوف المالية.

تشكل الكشوف المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي وخلاصة أو ثمرة عمله، وتعد وسيلة أساسية يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف المهتمة بالمركز و الأداء المالي للمؤسسة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الصحيحة.

المطلب الأول: ماهية الكشوف المالية

تعد الكشوف المالية أهم مورد للمعلومات بالنسبة للأطراف الداخلية او الخارجية نظرا لأهميتها الكبيرة في إعطاء صورة للوضع المالية للمؤسسة.

أولاً: تعريف الكشوف المالية: هناك عدة تعاريف للكشوف المالية نذكر منها:

التعريف الأول: " هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدر كبير من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد إتخاذ قرارات معينة."¹

التعريف الثاني: " الكشوف المالية هي عبارة عن أرقام عن العمليات التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية ومرتبطة حسب الهدف فهناك كشوف تقيس الوضع الحالي للمؤسسة من حيث المديونية وهناك كشوف تقيس النقد الصافي من حيث الإيرادات المصروفات وأخرى تقيس التدفقات النقدية من تدفقات داخلية وأخرى خارجة."²

التعريف الثالث: " الكشوف المالية هي المصدر الأهم والرئيس لتزويد المحلل المالي بالمعلومات والأرقام و البيانات المالية التي تمثل جميع جوانب المؤسسة، وتعد مهنة المحاسبة الجهة المسؤولة عن إعداد وإصدار الكشوف المالية، لكن دور المحلل المالي هو إستخدام تلك الكشوف المالية وتحليلها وتفسير كل رقم من تلك الكشوف المالية."³

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الكشوف المالية هي كل المعلومات المالية التي يجب أن تكون فيها مصداقية وموثوقية عن وضعية المؤسسة وعن أدائها المالي من أجل اتخاذ القرارات السليمة والصحيحة.

¹ عبد الستار الكبيسي، "الشامل في المحاسبة"، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2010، ص: 481.

² خلدون إبراهيم الشنيفات، "إدارة وتحليل مالي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص: 101.

³ هيثم محمد الرزقي، "الإدارة والتحليل المالي"، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص: 191.

ثانيا: خصائص الكشوف المالية ووظائفها

1- خصائص الكشوف المالية: تتميز الكشوف المالية بعدة خصائص أهمها:¹

أ- الملائمة: ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار مع اتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات، للملائمة ثلاثة خصائص ثانوية تتمثل في:

❖ أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها فكلما تأخرت المعلومة كلما نقصت منفعتها.

❖ أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية عكسية، أي بإمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة، أي أن تساعد متخذ القرار أن يتحقق من صحة قراراته السابقة فيستمر فيها أو يقوم بتصحيح تلك القرارات إذا كان قرار اتخاذه في ذلك الوقت خاطئا.

❖ أن تتميز المعلومات بقيمة تنبؤية، أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى التنبؤات الصادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة مستقبلا.

ب- الموثوقية: تعني هذه الخاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة، أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها، ولتحقق ذلك يجب توافر ثلاث خصائص ثانوية:

❖ صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة موضع البحث، أي تطابق طبيعة العملية المالية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها.

❖ الموضوعية أو قابلية التحقق، أي أن أي محاسب أعاد عملية القياس المحاسبي، لتوصل إلى نفس النتائج ويتحقق ذلك بتدقيق الكشوف المالية وفق معايير التدقيق المقبولة عموما فنتائج لن تكون مرتبطة بشخص المحاسب.

❖ الحياد، أي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لمصلحة فئة معينة من المستخدمين، أي لا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على مصالح غيرها من الفئات.

ت- القابلية للمقارنة: يقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس المجال، فذلك يزيد من فائدة المعلومات، لأنه بتقييم مركز ووضع المؤسسة المعنية مقارنة بالمؤسسات المماثلة تتطلب قابلية المقارنة السليمة باستخدام طرق محاسبية متماثلة لدى المؤسسات المختلفة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث، كما ترتفع درجة قابلية المقارنة، عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية متتالية الأمر الذي يسمح بدراسة وتفسير التغيرات التي يتم رصدها.

ث- القابلية للفهم: هي أحد الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالكشوف المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض، فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعلى كل حال فإنه يجب عدم استبعاد

¹ رضون حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، "مبادئ المحاسبة المالية"، القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:24.

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في الكشوف المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.¹

2- وظائف الكشوف المالية: وتمثل وظائف الكشوف المالية فيما يلي:²

- قياس الأصول التي تقع في ملكية المؤسسة.
- قياس الالتزامات المترتبة على الحقوق التي تمتلكها المؤسسة (وهي الخصوم وحقوق أصحاب رأس المال).
- قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال.
- ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة.
- التعبير عما تقدم بوحدة نقدية باعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي.
- إعداد الكشوف المالية وتقارير دورية عن أصول المؤسسة وخصومه وحقوق أصحاب رأس المال في لحظة زمنية معينة وصافي الدخل وأجزائه والتدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة.

ثالثاً: أهمية الكشوف المالية وأهدافها

1- أهمية الكشوف المالية: يمكن إبراز أهمية الكشوف المالية في ثلاثة عناصر رئيسية:³

أ- أداة اتصال: مهمة ودور الكشوف المالية هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي بذلك:

❖ وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، والبنوك...إلخ.

❖ وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين.

ب- وسيلة في تقييم الأداء: حيث تساعد الكشوف المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

❖ المركز المالي للمؤسسة.

❖ مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة.

❖ كيفية استخدام موارد المؤسسة.

⁵ طارق عبد العال حماد، "موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة و مقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية"، ج 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 109-110.

² عبد الناصر إبراهيم، إيهاب نظمي إبراهيم، "المحاسبة المتوسطة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 54-55.

³ عجيلة حنان، "فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 37.

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

ت-وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة: تساعد الكشوف المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- ❖ تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.
- ❖ تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: المورد، العملاء، والبنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

2- أهداف الكشوف المالية: تهدف الكشوف المالية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:¹

أ- تهدف الكشوف المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي للمؤسسة، والأداء والتغيرات فيهما تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

ب- تظهر الكشوف المالية نتيجة أسلوب الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.

ت- تظهر الكشوف المالية معلومات خاصة عن المؤسسة حول: الأصول والالتزامات، حقوق الملاك، الدخل والمصاريف، كما تشمل العوائد والخسائر والتدفق النقدي.

ث- تساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفق النقدي للمؤسسة في المستقبل.

ج- تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن الكشوف المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه الكشوف تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بضرورة معلومات غير مالية.

المطلب الثاني: عرض الكشوف المالية وأساسيات حولها

إن العرض يشير إلى الطريقة أو الأسلوب أو الشكل أو الترتيب الذي يتم به تنظيم وعرض الكشوف المالية للمؤسسة وإظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج النشاط والمركز المالي.

كما توفر الكشوف المالية للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مختلف المعلومات التي تحيط بجوانب نشاط المؤسسة ومستخدميه.

الفرع الأول: عرض الكشوف المالية

في هذا الفرع سوف نحاول التطرق في هذا الفرع إلى عرض جميع الكشوف المالية، من ميزانية و جدول حساب النتائج، و جدول التدفقات الخزينة ورؤوس الأموال الخاصة، والملاحق.

¹ بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، "معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر"، مداخلة في الملتقى الوطني بالمركز الجامعي، سوق أهراس، يومي 25-26 ماي 2010، ص: 19.

أولاً: عرض الميزانية وحساب النتائج

1- عرض الميزانية: تعتبر الميزانية من الكشوف المالية وهي التي تعكس وضعية المؤسسة المالية، من خلالها يتم اتخاذ القرارات المناسبة.

❖ تعريف الميزانية:

"هي إحدى الكشوف المالية التي توضح المركز المالي للمؤسسة لفترة زمنية معينة، ويجب أن تكون الميزانية دائماً متوازنة لأن الأصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها."¹
" ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية، وما على تلك الموجودات من مطالبات في اللحظة نفسها سواء للغير أو للمالك."²

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الميزانية تتكون من جانبين أولهما تمثل ممتلكات المؤسسة والثاني تمثل التزاماتها، وهي تمثل الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

وتحقق الميزانية العديد من المزايا منها:³

- توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة.
- الوقوف على الحالة المالية للوحدة المحاسبية في لحظة زمنية معينة.
- توفير معلومات مفيدة لإعطاء صورة صادقة و عادلة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة.
- التعرف على الهيكل التمويلي (مصادر الأموال) اللازمة لتمويل الاستخدامات.
- الاستفادة منها في أغراض التحليل المالي واتخاذ القرارات لكافة الأطراف المستفيدة سواء كانت داخلية كالإدارة والعاملين، أو خارجية كالمستثمرين و المقرضين والمدينون والدائنون وغيرهم.

❖ أهمية الميزانية: تتمثل أهمية الميزانية في ما يلي:⁴

- حساب معدلات العائد.
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبتالي من أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة و تقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة و مرونتها المالية.

¹ مصطفى يوسف كافي، وآخرون، "مبادئ المحاسبة المالية" (الأصول العلمية والعملية)، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 56.

² محمد مطر، "مبادئ المحاسبة المالية" (الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)، دار وائل للنشر، ط4، عمان، 2007، ص: 463.

³ عبد الناصر محمد سيد درويش، "مبادئ المحاسبة المالية 2" (لتسويات الجردية والإفصاح المحاسبي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 334.

⁴ لزعر محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، (2011-2012)، ص: 37.

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

❖ مكونات الميزانية: تتكون الميزانية من جانبين هما:

– الأصول:

✓ **تعريف الأصول:** " وهي الموارد التي تسييرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصور دائمة أصول غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصول جارية."¹ وللأصول العديد من المزايا منها:

● وجود منافع اقتصادية مستقبلية، أي أن يكون للأصل القدرة على تزويد المؤسسة بالمنفعة وخلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.²

● قدرة المؤسسة على التحكم في هذه النافع، بحيث تستطيع الحصول على ما تريد من خدمات لنفسها أو تمكين الغير منها.
● أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عن أحداث أو عمليات وقعت في الماضي والأصل يترتب كأصل جاري لما يكون في استطاعة المؤسسة تحقيق الأصل، بيعه أو استهلاكه في إطار دورة الاستغلال العادية للمؤسسة أو لما الأصل من عناصر الخزينة أو ما يعادل الخزينة، بغرض إيضاح درجة السيولة وتشمل النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول، والتي تقيم على أساس تكلفة السوق، وحسابات المدينون والذين يتم تقييمهم بالمقدار المتوقع تحصيله و المخزون المقيم بقيمة السوق الأقل، والمصرفيات المقدمة سالفا والتي تخص كل النفقات التي تمت فعلا.

– **مكونات الأصول:** وحسب مشروع النظام المحاسبي المالي، تشمل عناصر الأصول كالاتي:

✓ **الأصول غير الجارية:** هي الأصول التي يفوق بقائها السنة المالية داخله المؤسسة وتستخدمها لأغراضها الخاصة وتمثل في:³

● القيم الثابتة المعنوية وتضم شهرة المحل والقيم الثابتة الأخرى.

● القيم الثابتة المادية التي تتضمن الأراضي، المباني، القيم الثابتة الأخرى.

● التثبيات الجارية إنجازها.

● التثبيات المالية التي تضم سندات المساهمة، مساهمات وحقوق مماثلة، القروض والأصول المالية غير الجارية.

✓ **الأصول الجارية:** يجب أن يصنف الأصل على أنه جاري في الحالات الآتية:⁴

● عندما يكون من المتوقع بيعه أو الاحتفاظ به للبيع أو للاستهلاك خلال دورة مالية واحدة.

● عندما يتم الاحتفاظ به لأغراض المتاجرة أو لفترة قصيرة ويتوقع أن يتم بيعه خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية.

● عندما يكون أصل نقدي أو معادلة نقدية ولا يوجد قيود على استعماله.

● وتتمثل الأصول الجارية فيما يلي: المخزونات و الزبائن ومدينون آخرون وحسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد، 19، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو، 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 13.

² شناي عبد الكريم، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ص: 45.

³ تقرير لجنة المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الدولية، ترجمة: مجموعة طلال أبو الغزالة، منشورات المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2011، ص: 83.

⁴ عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، جيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص: 10-11.

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

الجدول رقم(01): جدول الميزانية جانب الأصول.

ميزانية السنة المالية في.....

N-1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصول
					الأصول الغير الجارية فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو تثبيات المعنوية تثبيات عينية أراضي مباني تثبيات عينية أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات يجري انجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضوع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول الغير الجاري
					الأصول الجارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

					الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد: 19، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 28.

– الخصوم:

- ✓ **تعريف الخصوم:** تعرف على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المنشأة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها وقياسها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.¹
- وللخصوم العديد من المزايا نذكر منها:²
- يتطلب الالتزام، أن تقوم المؤسسة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدث معين أو في تاريخ معين.
- لا يمكن تفادي الالتزام.
- وقوع الحدث الملزم للمؤسسة في الماضي.

– مكونات الخصوم: وحسب مشروع النظام المحاسبي المالي، تشمل عناصر الخصوم كالاتي:³

- ✓ رؤوس الأموال الخاصة: وتتمثل في رأس المال المصدر، رأس المال الغير المطلوب، علاوات، الاحتياطات، فرق إعادة التقييم.
- ✓ الخصوم الغير الجارية: وهي التي تفوق السنة المالية داخل المؤسسة وتتمثل في: القروض والديون المالية والضرائب المؤجلة والمخصصة و الديون الغير المتداولة والمخصصات والمنتجات المقيدة سلفا.
- ✓ الخصوم الجارية: يجب أن يصنف الخصم على أنه جاري في حالة عندما يتوقع التسوية خلال دورة التشغيل العادية للمؤسسة و عندما يستحق السداد أو التسوية خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية وتتمثل في الموردين، الحسابات الملحقة، الضرائب.

¹ بدوي إلياس، "دور تطبيق النظام المحاسبي المالي (s c f)" وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 43.

² شناي عبد الكريم، مرجع سابق، ص: 45.

³ هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص-ص: 263-264.

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

الجدول رقم(02): جدول الميزانية جانب الخصوم.

ميزانية السنة المالية في.....

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطيات - احتياطيات مدمجة(1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة(1) نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع(1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة(1)
			حصة ذوي الأقلية(1)
			المجموع
			الخصوم غير جارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير جارية(2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

			مجموع الخصوم الجارية(3)
			مجموع عام للخصوم

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد: 19، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 28.

2- عرض جدول حساب النتائج:

❖ **تعريف جدول حساب النتائج:** "هو عبارة عن تقرير يبين نتيجة أعمال المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة، ويتضمن الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة حيث يكون الفرق بينهما نتيجة صافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة."¹

ولجدول حساب النتائج العديد من المزايا نذكر منها:²

- التعرف على نتيجة الأعمال عن الفترة المالية المنتهية من الربح أو الخسارة، وتحديد المقدرة الكسبية للمؤسسة.
- تحديد مدى كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في اختيار سياساتها واتخاذ قراراتها.
- تحديد مدى قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح من ناحية، وقدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل و أعباء ديون طويلة الأجل من ناحية أخرى.
- تحديد الربح الخاضع للضريبة، ومقدار الضريبة على الدخل، وصافي الدخل بعد الضريبة.
- الاستفادة منها في أغراض التحليل.

❖ **أهمية جدول حساب النتائج:** تتمثل أهمية جدول حساب النتائج في ما يلي:³

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية المشروع لمبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها بأفضل وجه.
- ❖ **مكونات جدول حساب النتائج:** فرض النظام المحاسبي المالي معلومات يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي:⁴
- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

¹ بدوي إلياس، مرجع سابق، ص: 45.

² عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سابق، ص: 312.

³ فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005، ص: 20.

⁴ الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص: 24.

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للإهلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- المخصصات للإهلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.
- تحليل منتجات الأنشطة العادية.
- مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة و النتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

❖ أنواع جدول حساب النتائج:

- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: وفقا لهذا الأسلوب يتم تبويب الأعباء وتحليلها حسب طبيعتها (مواد أولية، أجور ورواتب، الإهلاكات..... إلخ).
- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة: وتصنف الأعباء وفق هذا الأسلوب حسب الوظيفة (تكلفة المبيعات، التكاليف الجارية، الأعباء الإرادية..... إلخ).

ويبين شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة على التوالي

الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة).

الفترة من إلى.....

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

			استهلاك السنة المالية
			القيمة المضافة للاستغلال
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المتشابهة
			الفائض الإجمالي من الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاستهلاك والمؤونات
			النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			النتيجة المالية
			النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			النتيجة الغير العادية
			النتيجة الصافية لسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 19، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 30.

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

الجدول رقم(4): جدول حسابالنتائج (حسب الوظيفة).

الفترة من.....

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى العملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى العملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقدم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات الإهلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة الدفع على النتائج العادية الضرائب المؤجلة الدفع على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء الغير العادية المنتوجات الغير العادية
			النتيجة الصافية لسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1)
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)
			منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع(1)

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 19، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو

، 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 31.

ثانيا: عرض جدول التدفقات الخزينة ورؤوس الأموال الخاصة

1- عرض جدول التدفقات الخزينة: جدول تدفقات الخزينة من الكشوف الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي.

❖ تعريف جدول التدفقات الخزينة: "هذا الجدول يمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية كل السنة، وهي بمثابة رصيد لتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بعمليات الاستغلالية، التمويلية، والرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة."¹

❖ أهمية جدول التدفقات الخزينة: تكمن أهمية المعلومات الواردة من التدفقات الخزينة في خدمة الأمور الآتية:²

- تقدير إمكانية المؤسسة على توليد نقدية عم عملياته المستقبلية.
 - تقدير إمكانية المؤسسة على مواجهة التزاماتها النقدية المستقبلية.
 - تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الربح وصافي التدفق النقدي.
 - بيان أثر القرارات الاستثمارية والتمويلية التي تما اتخاذها خلال الفترة على تدفقاته النقدية.
- ❖ مكونات جدول التدفقات الخزينة: ينقسم جدول التدفقات الخزينة إلى ثلاث أقسام:³
- التدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية: وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، والتي تشمل ما يلي:

✓ صافي الدخل النقدي للفترة.

✓ النقد المحصل من العملاء، أي الناتج من المبيعات.

✓ النقد المدفوع للموردين، أي ثمن البضائع.

✓ النقد المدفوع للضرائب.

✓ النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

— التدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية: وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات الطويلة الأجل، ويتطلب تحييدها و تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

✓ النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات.

✓ النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل.

✓ النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل.

✓ المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الاستثمارات.

¹ البدوي إلياس، مرجع سابق، ص ص: 48-49.

² محمد تيسير الرجي، "تحليل قوائم المالية"، الناشر الشركة العربية المتحدة والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014، ص: 123.

³ محمد الصبري، "التحليل المالي (وجهة نظر محاسبة إدارية)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص: 198.

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعادة لها، وذلك فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، ومن الأمثلة عليها ما يلي:
 - ✓ النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال.
 - ✓ النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل.
 - ✓ النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية.
 - ✓ النقد المدفوع على توزيع الأرباح.
 - ✓ النقد المدفوع لتسديد السندات.
 - ✓ النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.
- ❖ إعداد جدول التدفقات الخزينة: ولقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض جدول تدفقات الخزينة:¹
 - الطريقة المباشرة: يتم من خلال الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري:
 - ✓ تقدم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال (الزبائن، الموردون، الضرائب... إلخ) قصد إبراز تدفق مالي صافي.
 - ✓ تقرب هذا التدفق المالي الصافي إلى نتيجة الدورة المالية قبل فرض الضريبة.

الجدول رقم(5): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة).

الفترة من.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخر المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية
			صافي تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات من اقتناء تشييات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشييات عينية أو معنوية

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 26.

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

			المسحوبات عن اقتناء تسيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمارات (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب-ج) أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 19، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 35.

- الطريقة غير المباشرة: تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية لسنة المالية مع أخذ بالحسبان:
- ✓ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الإهلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين،....).
- ✓ التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة).
- ✓ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة....).

الجدول رقم (06): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة).

الفترة من.....

السنة المالية	السنة المالية	ملاحظة	البيان
N-1	N		
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

			<p>تصحيحات من أجل:</p> <p>الاستهلاكات والأرصدة</p> <p>تغير الضرائب المؤجلة</p> <p>تغير المخزونات</p> <p>تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى</p> <p>تغير الموردين والديون الأخرى</p> <p>نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p> <p>تدفقات الخزينة عن النشاط (أ)</p>
			تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من عمليات الاستثمار
			<p>مسحوبات من اقتناء تسيّبات</p> <p>تحصيلات التنازل عن تسيّبات</p> <p>تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)</p>
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
			<p>الحصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي (النقديات)</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p>
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			<p>تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)</p> <p>أموال الخزينة عند الافتتاح</p> <p>أموال الخزينة عند الإقفال</p> <p>تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)</p>
			تغير أموال الخزينة

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 19، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 36.

2- عرض جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:

❖ تعريف جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة: "معظم المؤسسات كانت تقدم ضمن الملاحق جدول يبين تطور الأموال الخاصة، بينما جعل المعيار (IAS1) هذه الوثيقة وحدة مستقلة ضمن الكشوف المالية، يتم من خلالها تحليل التغيرات المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الفترة، تعتبر جدول رؤوس الأموال الخاصة من الكشوف المالية الحديثة، وقد تما استحداثها لتوضيح الحركات التي تطرأ على رؤوس الأموال الخاصة." و جدول رؤوس الأموال الخاصة تقدم المعلومات الواجب إدراجها والمتعلقة بالحركات المرتبطة بـ:

- النتيجة الصافية.
- كل عناصر النواتج والأعباء¹ الأرباح و الخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة.
- تأثير التغيرات الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة.
- النتيجة الإجمالية للفترة والتي تناسب مجموع العناصر السابقة.
- العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة.
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة.¹

❖ مزايا جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة: ويحقق جدول رؤوس الأموال الخاصة العديد من المزايا منها:²

- التعرف على مقدار رؤوس الأموال الخاصة وأي تفصيلات أخرى.
- التعرف على التغيرات التي تحدث لرؤوس الأموال الخاصة خلال الفترة.
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في رؤوس الأموال: " المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع."

❖ أهمية جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة: تنتج أهمية جدول رؤوس الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن الحسابات النتائج المتمثلة في صورة الأرباح أو الخسائر الدورة المالية، وما ينجم عنه من تغير الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول دورة مالية وصولاً إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.³

جدول رقم (07): جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.

الاحتياطات والنتيجة	فارق إعادة تقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة	البيان
						الرصيد في 31 ديسمبر 2012-N

¹ البدوي إلياس، مرجع سابق، ص: 54.

² خالد جمال الجعارات، التقارير المالية الدولية، إثناء، الأردن، 2012، ص: 30.

³ لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص: 59.

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة في رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر المدرجة في الحسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة في رأس المال صافي النتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 19، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو، 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 37.

ثالثا: عرض جدول الملاحق

1- تعريف جدول الملاحق: "الملحق هو وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحسابات النتائج، ويتم كلما اقتضت الحاجة. المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات."¹

ويشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية:²

❖ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير الموضحة وكلها مفسرة ومبررة).

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 38.

² موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص: 104.

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

- ❖ مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، وجدول تدفقات أموال الخزينة، وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.
- ❖ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات.
- ❖ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة صادقة.
- ❖ أنواع أساسية من الإيضاحات الملحقة: هناك العديد من الأنواع نذكر منها:¹
 - يقدم النوع الأول من الإيضاحات السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد الكشوف المالية للمؤسسة مثل: الاعتراف بالإيراد، تقييم المخزون، تقييم الاستثمار المالية، طريقة الإهلاك..... إلخ.
 - يقدم النوع الثاني أي معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود الكشوف المالية، فهناك بعض البنود قد يحتاج تفهمها إلى وصف، لا يتاح إبرازه في صلب الكشوف المالية نفسها.
 - يقدم النوع الثالث إيضاحات مالية إضافية عن البنود التي لم يتم التقرير عنها في الكشوف المالية.

الفرع الثاني: أساسيات حول الكشوف المالية

في هذا الفرع سنحاول التطرق إلى مستخدمو الكشوف المالية، والعوامل التي تؤثر فيها، وحدود الكشوف المالية.
أولاً: مستخدمو الكشوف المالية: تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل الكشوف المالية والتي يمكننا تقسيمها إلى:²

- 1- المستثمرين الحاليين والمستقبلين: الاهتمام بالمخاطرة والعائد المتحقق، تساعدهم في إتخاذ قرارات الاستثمار وتقييم مقدرة المشروع على توزيع الأرباح بالنسبة للمساهمين.
- 2- الموظفون: تقديم معلومات تتعلق بالاستقرار والربحية، تقييم مقدرة المؤسسة على دفع أجورهم.
- 3- الدائون: المعلومات المتعلقة بأجال الاستحقاق والقدرة على السداد.
- 4- الموردون: المعلومات المتعلقة باستحقاق ديونهم.
- 5- العملاء: المعلومات المتعلقة بإستمرارية المؤسسة.
- 6- الحكومات ومؤسساتها: توزيع الموارد، نشاطات المؤسسة، تحديد السياسات الضريبية، إحصاءات الدخل الوطني.
- 7- الجمهور: معلومات متعلقة بتطور المؤسسة وتنوع نشاطها.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 131.

² قصابي إلياس، تحليل القوائم المالية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، المؤتمر الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 22-23/05/2012، ص: 06، نسخة إلكترونية.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الكشوف المالية: هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على الكشوف المالية منها:¹

- 1- النظام الاقتصادي القائم: يؤثر النظام الاقتصادي على الكشوف المالية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم.
 - 2- أثر المنظمات المهنية: ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية بإصدار معايير توضح أهم المبادئ و الإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، كما أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين قام بإصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة.
 - 3- أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية: حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة لشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم الكشوف المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من التزاماتها بالمبادئ المحاسبية المقبولة،
 - 4- أثر تدخل الدولة: تقوم الدولة بدور رئيسي لتطوير النظام المحاسبي والكشوف المالية والمعلومات المالية التي يوفرها إلى أطراف ذات المصلحة، في مختلف الأجهزة سواء الضريبية أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومراجعة الكشوف المالية للمؤسسات التي تساهم في الدولة والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.
 - 5- التضخم وارتفاع الأسعار: حيث إن انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من الدول أدى إلى إعادة النظر في الكشوف المالية للمؤسسات في هذه الدول وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.
- ثالثا: حدود الكشوف المالية:** تعد الكشوف المالية من الوسائل الهامة للاتصال بين الأطراف الخارجية المهتمة والمؤسسة، إلا أن الكشوف المالية عرضة لبعض القيود التي تحد من فائدتها، ومن أهم القيود نذكر:²
- 1- افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد: يتم إعداد الكشوف المالية وفقا لافتراض هام وهو ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، ورغم تأكيد من أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بمرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار، إلا أن الأبحاث والتجارب التي أجريت لمحاولة قياس أثر التغيرات في الأسعار على الكشوف المالية لم تحصل حتى الآن إلى قبول أي طريقة لتعديل الكشوف المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
 - ربما كان أفضل وصف لهذا الافتراض هو أنه ليس ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، وإنما الاعتراف بتغير القوى الشرائية لوحدة النقد إلا أن هذا التغير غير كافي لإحداث تغيير مادي على الكشوف المالية.
 - 2- التسجيل التاريخي: تعد الكشوف المالية وفقا للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة، وغالبا ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل، ويتمثل التسجيل التاريخي حدودا على قيمتها في ذلك الخصوص.

¹ حواس صلاح، "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثرها على مهنة المدقق"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2007-2008، ص: 179.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 67-69.

3- الحكم والتقدير الشخصي: للتوصل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مؤسسة من ربح أو خسارة فإن الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المشروع، ولأن هذا الأمر غير عملي لذلك تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم حيات المشروع إلى فترات مالية عادة ما تكون سنة، وعلى الرغم من دقة الظاهرة في الكشوف المالية عن أي فترة مالية، إلا أنها بطبيعة الحال مؤقتة وغير نهائية وتتطلب مزيد من الحكم والتقدير.

4- قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون الكشوف المالية: تمتلك الإدارة قدرة التأثير على الكشوف المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة نهايات الفترات، ويمكن من خلال عقد بعض الصفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد الكشوف المالية عنها أن يحدث تأثير على بعض العناصر والبند الواردة في الكشوف المالية و التي تلقى اهتماما خاصا لكل من الدائنين و المستثمرين، أو تمثل أهمية خاصة في تقييم الأنشطة المالية للمؤسسات ومن أمثلة تلك الأنشطة القيام بعمليات شراء للبضاعة بقروض طويلة الأجل لتحسين نسبة التداول.

5- البنود التي لا تسجل محاسبيا: لا يمكن لنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر نشاط المؤسسة والتي يمكن أن تمثل عوامل هامة لنجاح المؤسسة، وتعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل الهامة لنجاح المؤسسة، وتمثل الغدارة والعمالة في بعض الأحيان أهم أصول المؤسسة ورغم ذلك فإن هذا البند لا يظهر في ميزانية المؤسسة، حيث تتحدد الكشوف المالية بتلك العناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لذلك يجب أن تنظر إلى الكشوف المالية في هذا الإطار وباعتبار أنها تمثل جزء وليس كل العوامل مؤثرة على نشاط المؤسسة.

6- مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية: يوجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العلمية أو العملية، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة ويؤدي عملية اختيار بين هذه البدائل إلى آثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للقرارات المالية

تعد عملية اتخاذ القرار من أهم الأدوار التي يقوم بها أفراد المؤسسة، ويرجع ذلك إلى أن القرار يعد مظهرًا مباشرًا لممارسة الإدارة لأعمالها، حيث يضمن القرار اختيار أفضل البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول اتخاذ القرارات

تلعب عملية اتخاذ القرارات دورًا أساسيًا في أي مؤسسة و تعتبر من المهام و الأدوار الأساسية لأي مدير في المؤسسة.

أولاً : مفهوم اتخاذ القرار

1- مفهوم القرار:

يعرف على أنه اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة¹.

ويعرفه أيضا علماء القانون الإداري على أنه: وسيلة تستخدمها الإدارة لتمكينها من القيام بوظائفها ومباشرة النشاطات الموكلة إليها².

القرار الإداري هو " الاختيار المدرك بين عدد من البدائل المحتملة لتحقيق هدف أو أهداف محددة مصحوبة بتحديد إجراءات التنفيذ³.

ويعرف القرار على أنه: "البديل الأفضل المختار ضمن مجموعة من البدائل المتنافسة والقرار هو إجراء لإحداث التغيير لتحقيق قيمة مضافة سواء كانت مادية أم معنوية تعود على الشخص نفسه أو غيره"⁴.

2- مفهوم عملية اتخاذ القرار

يعني لفظ عملية أن هناك سلسلة أو خطوات متتابعة أو عناصر والتي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة معينة أو تحقيق هدف معين.

تعتبر عملية اتخاذ القرارات بمثابة سلسلة من الخطوات التي يجب إتباعها بما يسهل اتخاذ قرار معين، وعلى الرغم من وجود مداخل مختلفة لاتخاذ القرارات فإن النمط العام يشتمل على ثلاث خطوات رئيسية وهي⁵:

¹ حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 99.

² نواف كنعان، إتخاذ القرارات الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 75.

³ لوجاني عزيز، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية إتخاذ القرار المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم 3 الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013، ص 4.

⁴ سيد صابر تعلق، "نظم ودعم إتخاذ القرارات الإدارية"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 34.

⁵ إسماعيل إبراهيم جمعة، زينات محمد محرم و آخرون، "المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في إتخاذ القرارات"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2000، ص 38.

أ- التعرف على المشكلة.

ب- تحديد البدائل المتاحة لحل المشكلة.

ت- تقييم البدائل المتاحة لتحديد البديل الأفضل.

تعد عملية اتخاذ القرار محور العملية الإدارية وأساس الإدارة، وأصبح مقدار النجاح الذي تحقّقه أي مؤسسة يتوقف إلى حد بعيد عن قدرة وكفاءة قيادتها في اتخاذ القرارات المناسبة.¹

3- أهمية اتخاذ القرار:

أ- من الناحية العلمية

❖ تعتبر القرارات وسيلة ناجحة لتطبيق استراتيجيات المؤسسة في تحقيق أهدافها بصورة و القيام بكافة عملياتها الإدارية

❖ تساهم في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية .

ب- من الناحية العملية

❖ كشف سلوك رؤساء و قادة المؤسسة، كما تكشف عن الضغوطات التي يعاني منها متخذي القرار، ما يسهل مهمة الرقابة على القرارات، و معرفة كيفية التعامل مع هذه السلوكيات و الضغوطات.

❖ قياس مدى قدرة القادة و الرؤساء في القيام بمختلف المهام المطلوبة منهم بشكل علمي وعملي مناسب².

ثانيا: أهداف وظروف اتخاذ القرارات.

1- أهداف اتخاذ القرارات³

أ- تحديد عملية اتخاذ القرارات مصادر السلطة داخل المؤسسة.

ب- تحديد المسؤوليات والصلاحيات والواجبات للأفراد في المؤسسة ككل .

ت- تحديد عملية اتخاذ القرارات الأهداف المرجوة منها، وبيئتها للجهة المعنية من تنفيذها والتزام هذه الجهة بالتنفيذ الفعلي لها كما هو مطلوب.

ث- تساعد عملية اتخاذ القرارات على تحديد الأساليب والوسائل الإدارية والفنية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات ونقلها إلى حيز الوجود تماشياً مع الأهداف العامة والخاصة للمؤسسة .

ج- تجنب عملية اتخاذ القرارات المؤسسة وأفرادها من الوقوع في الأخطاء وإبعادهم عن الانحرافات والغموض من خلال المعلومات الدقيقة التي يتضمنها القرار

¹ حسن أحمد الشافعي، عبد الله الغضاب، التخطيط والتخطيط الإستراتيجي وعلاقته بالإمكانات - اتخاذ القرار-أسباب فشله بالمؤسسات الرياضية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2012، ص38.

² سمية لزغم، اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (رسالة ماستر غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، كلية 3 العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص5.

³ فيصل محمد يونس، "استراتيجيات اتخاذ القرارات الإدارية"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد السادس والثلاثون، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2012، ص38.

ح- السرعة في إنجاز الأعمال في ضوء الإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

2- ظروف اتخاذ القرارات¹

أ- حالة التأكد التام: تكون لدى متخذي القرار في هذه الحالة معلومات كافية وأكيدة تسمح له بمعرفة نتائج قراره.

ب- حالة المخاطرة: تتميز هذه المرحلة بتوفر معلومات جزئية بالنسبة لما يمكن أن يحدث للقرار المتخذ، أي أنها معلومات غير كافية لكنها تسمح لمتخذي القرار بمعرفة المستقبل على وجه الإحتمال، وتلعب هنا قدرة متخذي القرار على تقدير الاحتمالات دورا أساسيا في فعاليات القرارات المتخذة ويمكن الاستعانة بتقنية بسيطة وهي المعروفة بـ شجرة القرار لاختيار أفضل البدائل.

ت- حالة عدم التأكد: إن عملية اتخاذ القرار مع عدم توفر أي معلومات أمر غير مقبول إداريا ومن الأفضل هنا اجتناب مثل هذه الحالات لأن القضية تصبح قضية مغامرة غير مؤتمنة العواقب، يمكن مع ذلك الاستعانة بتقنيات الإحصاء التحليلي وغيره لتحسين عملية اتخاذ القرارات في هذه الحالة، وقد يفترض متخذ القرار أن المستقبل سيسير على نفس وتيرة الماضي وقد يتم رسم مشاهد مستقبلية في ظل افتراضات معينة أخرى ثم يتصرف متخذي القرار وكأنه في حالة المخاطرة فيقوم بتقدير احتمالات المقابلة لتحقيق كل مشهد من هذه المشاهد ومن ثم يقوم بأخذ القرار وفقا لذلك.

ثالثا : تصنيف القرارات والعوامل المؤثرة فيها

1- تصنيف القرارات:

أ- التصنيف حسب التدرج الهرمي: صنفها "Ansofte" وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي²

❖ القرارات الإستراتيجية على المستوى الطويل : تتخذ على مستوى الإدارة العليا للمنظمة على المدى الطويل وتتطلب كمية كبيرة ونوعية جيدة من المعلومات يمكن للمنظمة من خلالها أن تقوم باستغلال الفرص تجنب تهديدات البيئة أي قرار الاستثمار على مدى الطويل مثل: شراء تكنولوجيا.

❖ القرارات التكتيكية على المستوى المتوسط : تتخذ في الغالب من طرف رؤساء الأقسام أو الإدارات وتخص وظيفة من وظائف المؤسسة، وتهدف إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط ، بناء الهيكل التنظيمي، تحديد مسارات العلاقات بين العاملين أو بين حدود السلطة، فبالإضافة إلى تقييم العمل وتفويض الصلاحيات واختيار قنوات الاتصال.

❖ القرارات العملية على المستوى القصير: هي القرارات المتعلقة بمشكلات العمل اليومي وهي قرارات قصيرة المدى تتعلق أساسا بأسلوب العمل وتنفيذه وتميز بأنها لا تحتاج إلى الجهد والبحث من قبل متخذيها، وتتخذ اعتمادا على الخبرات والتجارب السابقة، واتخاذها يتم بطريقة فورية.

ب- التصنيف حسب التكرار :

صنف سيمون "Simon" القرار حسب درجة التكرار إلى قسمين³

¹ سليمان سفيان، مجيد الشرع، "المحاسبة الإدارية" (اتخاذ قرارات ورقابية)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 44.

² محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 121.

³ منعم زمير الموسوي، اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي، ط1، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن، 1998، ص: 35.

- ❖ القرارات المبرمجة: هي قرارات متكررة و إجرائية إلى حد أنه يمكن إخراج إجراء محدد من معاملتنا، بحيث أنها لا يجب أن تعامل كأنها جديدة في كل مرة تحدث، فإجراءات لإتخاذ القرار هنا محددة بشكل واضح مسبقا، و أشار إلى أن القرارات المبرمجة تشبه القرارات التشغيلية أو الروتينية، حيث تقوم بإتباع برنامج محدد ثم تصبح بعد فترة ذات طبيعة روتينية متكررة تعالج مشاكل متكررة.
- ❖ القرارات غير المبرمجة : ويقصد بها تلك الغير متكررة الحدوث، والتي يتطلب القيام بها بذل الجهود العقلية والفكرية لغرض ازدياده، كما أنها غالبا ما ترتبط بالعديد من التكاليف أو الصعوبات التي تكتنف حدوثها.¹
- ت-التصنيف وفقا للمشاركة في إتخاذها:²
- ❖ القرارات الشخصية: تتعلق بالمدير كفرد وليس كعضو في المنظمة، بمعنى أن مثل هذه القرارات لا تفوض لأحد لأن تنفيذها لا يتطلب دعما من أعضاء المنظمة مثل: قرار اعتماد معدل مردودية مرتفع من المديرية المالية، وهذا ما يدفع المديرية التجارية إلا قرارات إلزامية.
- ❖ القرارات التنظيمية : هي تلك القرارات التي يصنعها المدراء بموجب أدوارهم الرسمية كوضع الإستراتيجيات ووضع الأهداف الموافقة للخطط وغيرها مثل: مصلحة من المصالح تتخذ قرارا دون فرضها من الإدارة العليا(مصلحة الموارد البشرية تقوم بقرار تعيين بسبب وفاة أو ترقية داخلية أو تحويل).
- ث- تصنيف القرارات وفقا لظروف إتخاذها:³
- ❖ القرارات تحت ظروف التأكد: هذه القرارات تتخذ في حالة التأكد التام من الظروف والمتغيرات التي تؤثر في القرار الواجب إتخاذها، و عليه فإن متخذ القرار يعي تماما نتائج القرار و آثاره مسبقا قبل إتخاذها، ويمكن اللجوء إلى بعض الأساليب الكمية المساعدة على إتخاذ القرارات وتحديد الإستراتيجيات في هذه الحالة كتقنية البرمجة الخطية مثلا.
- ❖ القرارات تحت ظروف المخاطرة: و هي القرارات التي تتخذ في ظروف و حالات محتملة الوقوع، و بالتالي فإن على متخذ القرار أن يقدر الظروف و المتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل و كذلك درجة احتمال، يمكن الإستعانة بمختلف طرق حساب الإحتمالات كالأمل الرياضي في ظل هذه الظروف.
- ❖ القرارات تحت ظروف عدم التأكد: و هي القرارات التي غالبا ما تقوم به الإدارة العليا عندما ترسم أهداف المشروع العامة و سياسته و تكون الإدارة في ظروف لا تعلم فيها مسبقا إمكان حدوث أي من المتغيرات أو الظروف المتوقع وجودها بعد إتخاذ القرار، و ذلك بسبب عدم توافر المعلومات و البيانات الكافية و بالتالي صعوبة التنبؤ بها، فهي إذا قرارات تتخذ في ظل ظروف من الممكن حدوثها، و لكن لا تعرف درجة احتمال حدوثها.

¹ سعيدة عزة، دور المراجعة الخارجية ومساهمتها في ترشيد القرارات المالية، مذكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2013، ص 43.

² صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية الجزائرية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، الجزائر، 2013، ص 30.

³ إسمايل إبراهيم جمعة، زينب محمد محرم و آخرون، مرجع سابق، ص 43.

2- العوامل المؤثرة في القرارات: تؤثر في القرارات العديد من العوامل تتمثل في الآتي¹:

أ- تأثير البيئة الخارجية: باعتبار أن المؤسسة كنظام مفتوح فإنها تؤثر و تتأثر بمحيطها الخارجي، و من العوامل البيئية الخارجية التي قد تؤثر في اتخاذ القرار هي الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة في المجتمع، و المنافسة الموجودة في السوق و المستهلكين، و التشريعات و التطورات التقنية و العادات الاجتماعية.

ب- تأثير البيئة الداخلية: يتأثر القرار بالعوامل البيئية الداخلية في المؤسسة من حيث حجم المؤسسة و مدى نموها و عدد العاملين فيها و المتعاملين معها، لذلك تعمل الإدارة على توفير الجو الملائم و البيئة المناسبة لكي يتحقق نجاح القرار المتخذ، و هذا ما يتطلب من الإدارة أن تحدد و تعلن الهدف من إتخاذ القرار و تشجع فيه القدرة على الابتكار والإبداع يخرج القرار بالسرعة الملائمة والصورة المطلوبة.

ت- تأثير متخذ القرار: تتصل عملية إتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية و مكونات شخصيته و أنماط سلوكه التي تتأثر بظروف بيئية مختلفة كالأوضاع العائلية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك عند متخذ القرار هي المحازفة والحذر و التسرع و التهور.

كذلك فإن مستوى ذكاء متخذ القرار و ما اكتسبه من خبرات و مهارات ويملك من ميول تؤثر في إتخاذ القرار، كما أن متخذ القرار يتأثر بتقاليد البيئة التي يعيش فيها و عاداتها، و يعكس من خلال تصرفاته قيمها ومعتقداتها التي يؤمن بها.

ث- تأثير ظروف القرار: و يقصد بهذه الظروف الحالة الطبيعية للمشكلة من حيث العوامل و الظروف المحيطة بالمشكلة و المؤثرة عليها، و مدى شمولية البيانات و دقة المعلومات المتوفرة، هذا ما يؤدي إلى إتخاذ القرار إما في ظروف عدم التأكد أو ظروف التأكد أو تحت درجة من المخاطرة، لذلك يعتمد على استخدام معايير معينة يحدد فيها ظروف القرار ثم ينتقي تبعاً لذلك البديل المناسب.

ج- تأثير أهمية القرار: إن إتخاذ قرار لحل مشكلة ما يتطلب من متخذ القرار إدراك المشكلة من جميع أبعادها و التعمق في دراستها، حتى يمكنه الوصول إلى الحل جذري لها، و كلما ازدادت أهمية المشكلة وبالتالي أهمية القرار المناسب لها زادت ضروري تجميع الحقائق و المعلومات اللازمة لضمان الفهم الكامل لها.

و تتعلق العملية النسبية لكل قرار بالعوامل التالية:²

- ❖ عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار و درجة هذا التأثير
- ❖ تأثير القرار من حيث الكلفة و العائد
- ❖ الوقت اللازم لاتخاذ

¹ بن سبع إلياس، استعمال الأساليب الكمية في إدارة النقل، مذكرة ماجستير في بحوث عمليات وتسيير مؤسسات، جامعة أبي بكر بالقائيد تلمسان، الجزائر، 2010، ص: 87-88.

² حسن علي مشريقي، نظرية القرارات الإدارية مدخل كمي في الإدارة، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 1997، ص: 30.

المطلب الثاني : أساسيات حول القرارات المالية

إن جوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث يكمن في قيامها باتخاذ القرارات وذلك باعتبارها نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة داخل المنظمة كون هذه القرارات المالية تحظى بأهمية بالغة لأنها تعنى بالوضعية المالية للمؤسسة.

أولاً: مفهوم القرار المالي ومراحله

1- تعريف القرار المالي

عرف القرار المالي على أنه: "كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية، مالية)".¹

كما تعرف القرارات المالية أنها هي "اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية و البحث عن المعلومات الحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية".²

2- مراحل القرارات المالية: وتتمثل في المراحل التالية:

أ- تحديد المشكلة : إن تحديد أو التعرف على الموضوع أو المشكلة التي تحتاج اتخاذ القرار تعد خطوة بالغة الأهمية لاتخاذ قرار سليم وقد تمثل المشكلة في منشأ ما بكيفية تعظيم الأرباح بينما تمثل في منشأة أخرى في كيفية استثمار رؤوس الأموال وقد تكون بالنسبة في تحديد أفضل المشروعات للمجتمع.³

ب- تحديد مختلف البدائل الممكنة : بعد التحديد الدقيق للمشكلة يتطلب الأمر إعداد وتحديد مختلف البدائل الممكنة المتعلقة بالمشكلة وما ينجر عنها من منافع أو خسائر، ومعنى آخر، تحديد القرارات التي يمكن الاختيار بينها والتي تكون مجموعة البدائل الممكنة.

ت- جمع المعلومات: إن عملية جمع المعلومات وتشكيل قاعدة معرفية حول القرار المناسب لمعالجة المشكلة بشكل القاعدة الأساسية في المعالجة المطلوبة إذ أن وفرة المعلومات والبيانات من حيث الكمية والنوعية والوقت المناسب لوفرتها تعد حصيلة الرئيس التي يقوم عليها متخذ القرار في استنباط الحلول المناسبة من خلال استخدام أساليب العلمية في تحليل ملائم لتلك البيانات والمعلومات والمتوفرة لدى متخذ القرار.

ث- تقييم البدائل : في هذه المرحلة تقوم الإدارة ببذل مجهود كبير عند تقييم البدائل مع بعضها البعض، لا بد من معرفة مميزات وعيوب كل بديل على حدى ثم مقارنة هذه المميزات مع مدى تحقيق هذه الأهداف المطلوبة، أي تقديم النتائج أما إيجابية أو سلبية و استبعاد أي بديل تكون سلبياته أكثر من إيجابياته، وهنا لا بد من كل مؤسسة أن تكون لها معايير للمقارنة والتقييم.⁴

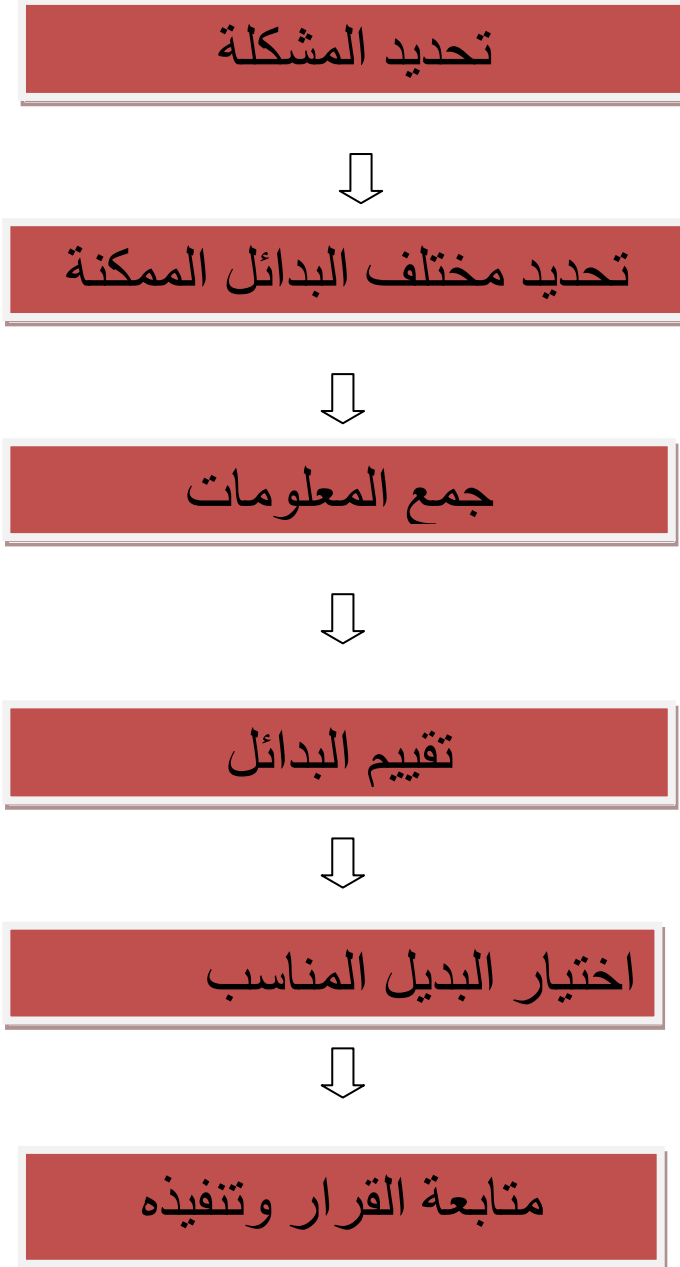
¹Pierre conso, Farouk hemici, « gestion financière de l'entreprise , 9 e Edition, DUNOD, PARIS, 1999, PP: 438-440.

² عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 207.

³ خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، دار وائل للنشر، عمان، ط 1، 2005، ص 19.

⁴ حضري كاظم محمود، موسى سلامة اللوزي، مبادئ إدارة الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2008، ص 170.

- ج- اختيار البديل المناسب : إن عملية الاختيار للبديل المناسب تعتبر من أهم وأصعب المراحل في القرار الإداري حيث إن تحديد الأصل من البدائل يتأثر إلى حد كبير مع سلوكيات متخذ القرار و خبرته ومهاراته.
- ح- متابعة القرار وتنفيذه : هنا يتم تنفيذ القرار من قبل أشخاص آخرين غير الذين أعدوه ، وهنا يأتي دور وظيفة التنظيم والإعداد وتحديد المهام والمسؤوليات لتنفيذ هذا القرار، ومتابعته لمعرفة أي إنحرافات أو اختلافات ليقوموا بتقويمها.¹
- ويكمن تلخيص هذه المراحل في الشكل رقم (1):



المصدر : من إعداد الطالبين.

¹ علي حسين علي، نظرية القرارات الإدارية مدخل نظري وكمي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 23.

ثانيا : أنواع القرارات المالية

1- قرارات الاستثمار¹

الاستثمار هو تخصيص أو توزيع أموال الشركة في هيكل استثماراتها، ويعني اختيار هيكل استثمارات الشركة، وكيفية توزيع هذه الاستثمارات بني استثمارات قصيرة الأجل(الموجودات المتداولة)، واستثمارات طويلة الأجل(الموجودات الثابتة) وهو ما يمكن قياسه بنسبة الموجودات المتداولة إلى الموجودات الثابتة، ويعتبر هذا الاختيار ذو أهمية كبيرة لتأثيره على سيولة وربحية الشركة.

و يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع فهي ذات تأثير على بقائه واستمرار المؤسسة تقتصر هذه الاستثمارات على الأصول الثابتة فقط وإنما أيضا الزيادة في الأصول المتداولة والمترتبة على الاستثمار.

تنقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها عادة إلى قرارات استثمارية قصيرة الأمد وقرارات استثمارية طويلة الأمد:²

أ- القرارات الاستثمارية قصيرة الأجل: تقوم هذه المجموعة في الاستثمار على الموجودات المتداولة والتي تشكل جزء مهم من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال، بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية، وينحصر في تحديد حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي، لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية، وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة، ولذلك القرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة.

ب- القرارات الاستثمارية طويلة الأجل : تهتم هذه المجموعة بالإنفاق الاستثماري طويل الأجل والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة، والمعروف أنها تعتبر من أخطر وأصعب أنواع القرارات المالية لكونه يرتبط بنوع من الاستثمار يتصف بكونه المبالغ التي يحتويها ويضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل، إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في شركة الأعمال، وليس من السهولة التخلص منه عندما تتم عملية الاستثمار فيه.

2- قرارات التمويل

يعرف قرار التمويل بأنه الحصول على الأموال بالشكل الأمثل، أي تحديد مزيج مناسب للتمويل يتكون من تمويل قصير الأجل، وتمويل طويل الأجل، وتمويل بالملكية وتمويل بالدين، يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى وبما يعظم ثروة المساهمين أي تعظيم قيمة المؤسسة، وهو الهدف الأساسي لكل قرار من قرارات الإدارة المالية، وأن قرار التمويل يتعلق باختيار الهيكل المالي للشركة، ويعني ذلك تحديد نسبة التمويل من تمويل قصير الأجل ومن تمويل طويل الأجل، وكذلك تحديد المزيج المناسب للتمويل من التمويل بالدين والتمويل بالملكية، ويعني التمويل بالملكية احتجاز أرباح الشركة وإعادة استثمارها وهو تمويل داخلي، وإصدار الأسهم العادية وهو تمويل خارجي.³

¹ محمد علي إبراهيم العامري، قرارات المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2013، ص 27.

² حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوارث، عمان، الأردن، 2008، ص 47.

³ محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص 26.

3- قرارات توزيع الأرباح: تصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل نوعاً ثالثاً من القرارات وهي قرارات توزيع الأرباح ، وتتضمن مجموعة هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المثوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وزمن توزيع هذه الأرباح¹.

و تمثل الأرباح الموزعة التدفق النقدي الذي يحصل عليه المساهمون كعائد على استثماراتهم في أسهم الشركة، وتمثل هذه الأرباح دخلاً جاري ينتظره ويتوقعه العديد من المساهمين، لذلك فإن مستوى الأرباح الموزعة وتغيرها له تأثير مباشر على سعر السهم في السوق المالية، ويتضح من ذلك أن قرار توزيع الأرباح على المساهمين يعتبر واحد من أهم قرارات الإدارة المالية في الشركة، كما أن الوجه الأخر لهذا القرار أي احتجاز الأرباح يرتبط بقرار التمويل والاستثمار في الشركة.²

ثالثاً : خصائص القرارات المالية

4- إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.

5- إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.

6- القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في اغلب الحالات، الأمر الذي يجب الحذر الشديد عند اتخاذها.³

المبحث الثالث: تحليل الكشوف المالية وعلاقتها باتخاذ القرارات المالية

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية بالمؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال والبنوك والمستثمرين بهدف إظهار كل تغيرات التي تطرأ على الحالة المالية وبتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة إن تطلب الأمر ذلك.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

إن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل تستند أساساً على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة و حركة الموارد المالية فيها.

أولاً: تعريف التحليل المالي وأهميته

1- تعريف التحليل المالي:

"هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء المؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء بها مستقبلاً."⁴

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 49.

² محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص: 29.

³ زراقة انتصار، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص20.

⁴ علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهداني، "الحكومة المؤسسية"، (الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص:69.

"هو مجموعة من الأساليب والطرق والرياضية والإحصائية و الفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر والتوقع ما ستكون عليه في المستقبل."¹

2- أهمية التحليل المالي:

لاشك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسة الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث ان توسع المؤسسات وتباعد مراكز وفروعها وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، و ظهور الحيل وأدوات جديدة من الغش و الاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، وتمثل أهمية التحليل المالي فيما يلي:²

- أ- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمؤسسة.
- ب- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.
- ت- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط، حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للمؤسسة.
- ث- التحليل المالي أداة اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتحديث والتحديد.

ثانيا: أنواع التحليل المالي ووظائفه

1- أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة يكمل بعضها الآخر، هذه الأنواع ناتجة عن التوبؤب، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ومن أنواعه نذكر:³

- أ- التحليل العمودي: ويطلق عليه التحليل الرأسي أيضا، ويقوم بتحليل كل كشف من الكشوف المالية على إنفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام إلى بنود في الكشوف المالية إلى نسبة مئوية. ويقوم التحليل الرأسي على دراسة ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها، وهذا ما يسمح لنا بتعرف على التركيبة الداخلية للميزانية من خلال التركيز على عنصرين من مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل و الأموال الخاصة، وكيفية توزيع مصادر مختلف الاستخدامات من أصول جارية وغير جارية. ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الاعمال في نفس القائمة أو إلى مجموع الأصول، وهذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح.

¹ أحمد محمد العداسي، لتحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010، عمان، ص:49.

² أحمد محمد العداسي، مرجع نفسه، ص:53.

³ وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص ص: 30-31.

كما يمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل جدول تدفقات الخزينة، حيث نعبر عن كل بند من بنود جدول تدفقات الخزينة كنسبة مئوية من مجموع التدفقات الداخلة أو كنسبة مئوية من رقم الأعمال.

ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنة مع نسب أخرى ذات الدلالة.

ب- التحليل الأفقي: يقوم عادة المحلل من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغيير فيها القيم المطلقة و النسب المئوية على حد سواء، وهو ما يساعده بشكل أفضل على إنجاز تحليله، وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتالين أو قد يمتد لفترات متتالية، وهو ما يعرف بتحليل الاتجاهات فالمحلل المالي عند قيامه بتحليل الأفقي لحسابات النتائج، الميزانية، تدفقات الخزينة، فإنه يهتم بدراسة التغيرات التي حدثت في مختلف بنود هذه الكشوف، بما كانت عليه في السنة أو السنوات السابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة، ويحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات.

2- وظائف التحليل المالي: لتحليل المالي عدة وظائف تركز في مجملها حول:¹

أ- توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بربح أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار، من بين القرارات التي تحدد سياسات التحليل المالي.

ب- اتخاذ قرار الاستثمار: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها.

ت- اتخاذ قرار التمويل: حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل.

ث- اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية

ثالثا: طرق التحليل المالي واستعمالاته

1- طرق التحليل المالي: تتوفر أمام المحلل المالي داخل المنشأة أنواع مختلفة من أساليب التحليل المالي، ولكل أسلوب غرضه وفق منهجه وطريقته ومن هذه الأساليب نجد:

أ- أسلوب التحليل الرأسي: ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم أداء منشأة الأعمال من خلال إيجاد علاقة بين فقرات أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل مكون أو بند في مجموعة رئيسية من مكونات الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، وعادة ما تتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعادا لأثر التغيرات المفاجئة كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة.²

ب- أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية: يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوع في العالم وذلك لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة

¹ بن مالك عمار، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساس في تقييم الأداء"، (دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010) مذكرة ماجستير في العلوم التسيير تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، (2010-2011)، ص: 11.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص60.

الأصول والخصوم، وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بمخاطر الفشل المالي للشركات¹.

ت- أسلوب التحليل الأفقي: وهو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) أو بنود أو فقرات قائمة الدخل، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل فقرة زيادة أو نقصاناً، وبمعنى آخر فإن التحليل الأفقي يتابع التغيرات في البنود زيادة أو نقصاناً بمرور الزمن ولهذا فإن شكل التحليل هو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلاً. مثل مقارنة التغير في قياس الربح أو في قيم الموجودات المتداولة على مدار سنتين مثلاً².

2- **استعمالات التحليل المالي:** تتسع استعمالات التحليل المالي وتتشعب أجزاءه وفقاً لتوجه المحلل المالي وأغراض إدارة المؤسسة، والأهداف المرجوة من ذلك التحليل، لذلك فقد تعددت استعمالات التخصص لمضمون التحليل المالي ليشمل مجالات متعددة ومنها:

أ- التحليل الائتماني: ويهدف هذا النوع من التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن تواجه المقرض في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى هذا التقييم³.

ب- تحليل تقييم الأداء: تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي، وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو وكذلك مقارنة أدائها بمؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال أو مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر إن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسة مثل الإدارة المستثمرين والمقرضين⁴.

ت- التحليل الاستثماري: هذا النوع يهتم بعملية تقييم الأسهم والسندات وتقييم المؤسسات بصورة عامة، وهذا النوع يعتبر من الأنواع المهمة باعتبار أن الاستثمار هو مصدر اهتمام نسبة كبيرة من الأفراد والمؤسسات⁵.

ث- تحليل الاندماج والشراء: ينتج عن الاندماج والشراء تكوين مؤسسة اقتصادية واحدة نتيجة انضمام مؤسستين اقتصاديتين أو أكثر معا وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما.

وفي حالة رغبة المؤسسة في شراء مؤسسة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية لمؤسسة المحتمل شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

¹ محمد مطر، مرجع سابق، ص31.

² حمزة محمود زبيدي، مرجع سابق، ص64.

³ حمزة محمود زبيدي، مرجع نفسه، ص:27.

⁴ هيثم محمد الزغبى، مرجع سابق، ص: 159.

⁵ محمد عدنان الطمعة، استخدام المؤشرات المالية في تقييم أداء المصرف التجاري السوري، رسالة الإجازة في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال قسم الإدارة، جامعة الجزيرة، 2014،

ج- التخطيط: تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمر ضروريا لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات. وتمثل عملية التخطيط بوضع تصوير لأداء الشركة بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.¹

المطلب الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية

لدراسة و تحليل الكشوف المالية غالبا ما يكون امام المحلل المالي مجموعة الادوات لتشخيص الموضوع المالي للمؤسسة من بين هذه الادوات نجد مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

أولا: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية:

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها:

1- رأس المال العامل (FR):

أ- تعريف رأس المال العامل:

"رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي."²

"هو فائض الأموال الدائمة على الأصول غير الجارية وهو هامش الأمان حيث يضمن السيولة داخل المؤسسة."³

ويمكن حساب رأس المال العامل من زاويتين للميزانية:⁴

❖ من أعلى الميزانية يمكن حسابه كالتالي:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

❖ من أسفل الميزانية يحسب كما يلي:

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص: 234-235.

² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص: 59.

³ عبد الناصر نور وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008، ص: 112.

⁴ إلياس بن ساسي، يوسف قرينشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 69.

رأس المال العامل = الأصول الجارية – الخصوم الجارية

ب- تغيرات رأس المال العامل:

هناك ثلاث حالات وهي:¹

- ❖ حالة رأس المال العامل الموجب: معناه أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وهذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة، أي أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة.
 - ❖ حالة رأس المال العامل السالب: في هذه الحالة يعني أن السيولة النقدية لا تغطي بصفة إجمالية المستحقات، أي أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة.
 - ❖ حالة رأس المال العامل المعدم: يدل على أن المؤسسة في حالة توازن مالي أدنى، أي أن الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة.
- ت- أنواع رأس المال العامل: يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى:²
- ❖ رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة، ويحسب:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول

❖ رأس المال العامل الصافي: هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة و يحسب:

ر م ع الصافي = رأس المال العامل – رأس المال العامل الإجمالي

❖ رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة و يحسب بطريقتين:

$$\begin{aligned} \text{ر م ع الخاص} &= \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{ر م ع الخاص} &= \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون} \end{aligned}$$

❖ رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة و يحسب:

$$\text{ر م ع الأجنبي} = \text{ر م ع الإجمالي} - \text{ر م ع الخاص}$$

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 174.

² زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 50.

2- احتياجات رأس المال العامل (BFR):

أ- تعريف احتياجات رأس المال العامل:

"يطلق على احتياجات رأس المال العامل الأمثل، وينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية، وعليه يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى العاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يطلق عليه مصطلح احتياج رأس المال العامل".¹

ويحسب احتياج رأس المال العامل بالعلاقة التالية:²

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – خزينة الخصوم)

ب- تغيرات احتياجات رأس المال العامل: لاحتياج رأس المال العامل ثلاث حالات:³

- ❖ احتياج رأس المال العامل الموجب: تحدث عندما لا تغطي المؤسسة كل احتياجات دورة الاستغلال باستخدام موارد الدورة بل تتعدها إلى الموارد الأخرى، لذا لا بد للمؤسسة أن توفر البديل التمويلي لهذا العجز.
- ❖ احتياج رأس المال العامل السالب: هو الحالة الجيدة بحيث تضمن المؤسسة الاقتصادية توازنها المالي دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.

❖ احتياج رأس المال العامل المعلوم: وهي حالة نادرة الحدوث وتعني المثالية.

ت- أقسام احتياجات رأس المال العامل: وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى:⁴

- ❖ احتياجات رأس المال العامل للاستغلال: ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال – الخصوم المتداولة للاستغلال

- ❖ احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال: يمكن لكان ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية)، غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادت ما تكون نسبة بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

¹ ولدرويس نذيرة، الأصول المتداولة ومدى تأثيرها في التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2008، ص: 88.

² اليمين سعادة، مرجع سابق، ص: 64.

³ نوبلي بجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص: 121.

⁴ عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999، ص: 17-18.

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الصول المتداولة خارج الاستغلال – الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

3- الخزينة (TN):

أ- تعريف الخزينة: "يمكن تعريف الخزينة على أنها مجموعة من الأموال التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة، إن احتفاظ المؤسسة بالخزينة أكثر من لازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وإن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبتالي زيادة الربحية."¹

وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين:²

$$\begin{aligned} \text{الخزينة} &= \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل} \\ \text{الخزينة} &= \text{القيم الجاهزة} - \text{خزينة الخصوم} \end{aligned}$$

ب- تغييرات الخزينة: للخزينة ثلاث حالات وهي:³

- ❖ الخزينة الموجبة: أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل فالمؤسسة تجمد جزء من أموالها وهذا يطرح مشكلة الربحية ولهذا يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تمديد أجل التسديد للزبائن.
- ❖ الخزينة السالبة: أي أن هناك نقص في السيولة ومنه المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة لتغطية الديون المستحقة إذن هناك عجز هيكلية.
- ❖ الخزينة المعدومة: في هذه الحالة نجد أن رأس المال العامل قد قام بتلبية كل احتياجاته، أو بمعنى أدق هناك تطابق بين السيولة المتوفرة واستحقاقية الديون وهي الوضعية النظرية للخزينة، وهي صعبة المنال لأنها توافق الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة و البيئة المثلى لمحيط المؤسسة.

¹ لزعر محمد سامي، المرجع سابق، ص: 65.

² لزعر محمد سامي مرجع نفسه، ص: 66.

³ خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سابق، ص: 83.

ثانيا: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية

1- تعريف النسب المالية:

" هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى تتعلق بها حيث تسمى هذه النسبة التي تتعلق بها بالنسبة المرجعية أو النسبة الصناعية التي ينتمي إليها المشروع."¹

2- أسس التحليل المالي:

هناك العديد من الأسس التي يتوجب إتباعها في التحليل المالي باستخدام النسب وذلك لضبط عملية التحليل و إبقائها ضمن الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منها، ومن هذه الأسس ما يلي:²

أ- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي: نظرا لوجود عدد كبير من النسب المالية، فإنه من الضروري تحديد الهدف من التحليل المالي، لكي يتم اختيار فقط بعض النسب المالية التي تفيد للحصول على المعلومات المطلوبة بناء على الهدف المحقق، إلا أن تحديد الهدف من التحليل المالي أمر صعب لاختلاف الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، وكذا بسبب التأثير المشترك بين عناصر النشاط الاقتصادي.

ب- القيام بتركيب النسبة بطريقة منطقية: وهناك مجموعة من الأسس الواجب الارتكاز عليها عند استخراج النسب المالية ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

- ❖ تركيب النسبة المالية بطريقة تجعلها تعبر عن علاقة اقتصادية معينة، كنسبة الدخل الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها.
- ❖ يجب أن يتم وبناء إعداد النسب المالية بالشكل الذي يجعلها تفيد في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

ت- التفسير السليم للنسب المالية: قام التفسير البدائي لمؤشرات النسب المالية على أساس تصنيف بنود الكشوف المالية إلى أرقام جيدة و أرقام سيئة، وقد صنفت ضمن الجيد، الموجودات و العائدات، في حين صنفت ضمن السيئ، الديون و المصروفات.

3- أنواع النسب المالية: سنكتفي بأهم النسب الأكثر شيوعا في التحليل المالي:

أ- نسب التمويل: تعتبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناتها ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة لتمويل سواء كانت داخلية أو خارجية، ومن أهم هذه النسب هي:³

- ❖ نسبة التمويل الدائم: تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

¹ عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 2، الأردن، 1999، ص ص: 305-306.

² مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ص: 306-307.

³ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص ص: 86-87.

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم.

❖ نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

كلما كانت هذه النسبة أكثر من الواحد كان ذلك مؤشر على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

❖ نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائيتها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

عادة ما يفضل المليون أن تكون النسبة محصورة بين 1 و 2 وإذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على اقتراض المؤسسة.

❖ نسبة التمويل الخارجي: تعتبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة عن الأموال الخارجية في عملية التمويل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

ب- نسب السيولة: تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى النقديات وتستخدم هذه الأخيرة في سداد التزاماتها.¹

❖ نسبة السيولة العامة: تعتبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

❖ نسبة السيولة السريعة: تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي من حساب قيمتها لأنه كما سبق الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى تحول إلى النقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

¹ عاطف وليد، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص:88.

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

- ❖ نسبة السيولة الجاهزة: تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة و المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالتزامات القصيرة الاجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتا او تحصيل مدينيها.

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = (\text{القيم الجاهزة} / \text{الخصوم المتداولة})$$

- ❖ ت- نسب النشاط: تعبر هذه النسب إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام أصولها في تحقيق المبيعات.¹
- ❖ معدل دوران إجمالي الأصول: يتم احتساب هذا المعدل بقسمة قيمة المبيعات على إجمالي أصول المؤسسة، ويقاس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول الشركة. ويحسب معدل دوران إجمالي الأصول كالآتي:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

- ❖ معدل دوران الأصول الثابتة: يشير معدل دوران أصول الثابتة إلى مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد المبيعات. ويحسب معدل دوران الأصول الثابتة كالآتي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{المبيعات} / \text{صافي الأصول الثابتة}$$

- ❖ معدل دوران الأصول المتداولة: يشير معدل دوران الأصول المتداولة إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات. ويحسب معدل دوران الأصول المتداولة كالآتي:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول المتداولة}$$

- ❖ معدل دوران المخزون: يشير معدل دوران المخزون إلى سرعة التي تتدفق بها الأموال من خلال المخزون، وبمعنى آخر فإن معدل دوران المخزون يشير إلى عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال الفترة.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{رصيد المخزون}$$

- ❖ معدل دوران الذمم: ويحتسب معدل دوران الذمم بقسمة صافي المبيعات السنوية الآجلة على قيمة الذمم آخر المدة .

$$\text{معدل دوران الذمم} = \text{صافي المبيعات الآجلة} / \text{رصيد الذمم}$$

- ❖ معدل دوران النقدية: ويحتسب معدل دوران النقدية بقسمة المبيعات على رصيد النقدية و أشباه النقود وذلك على النحو التالي:

$$\text{معدل دوران النقدية} = \text{المبيعات} / \text{رصيد النقدية}$$

¹ عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، 2006، ص ص: 96-97.

الفصل الأول: الإطار النظري للكشوف المالية و اتخاذ القرارات المالية

ث- نسب المردودية: تعبر هذه النسب على مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد، ومن أهم هذه النسب نجد:¹

❖ المردودية المالية: تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تواجه المؤسسة صعوبات من جذب المساهمين جدد إذا كانت بحاجة لذلك.

❖ المردودية الاقتصادية: تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

❖ المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية): وتعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة الصافية، أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

¹ بن خروف حليلة، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2009، ص: 87.

خلاصة الفصل

من أجل الوصول إلى اتخاذ القرار يتطلب إلى كمية هائلة من المعلومات الخاصة بالقرارات المالية حيث يلجأ المدير إلى أدق الأساليب العلمية التي تساعد في تحديد و اختيار إتخاذ القرار المالي منها التحليل المالي للكشوف المالية التي تعتبر منبع المعلومات، التي تقدم لنا تطور وضعية المؤسسة من خلال الميزانية، جدول التدفقات الخزينة جدول حسابات النتائج جدول رؤوس الأموال الخاصة الملاحق، ومن خلال هذه المعلومات التي تقدمها الكشوف المالية يمكن لمتخذ القرار أن يقوم بتحليل المالي من خلال أدوات التحليل المالي ابتداء من مؤشرات التوازن والنسب المالية...إلخ.

ومن هنا نستنتج أن للكشوف المالية أهمية بالغة في إعطاء المعلومات لمتخذي القرار من أجل اتخاذ القرارات المالية الملائمة والصحيحة ومعالجة المشاكل المالية.

الفصل الثاني:

دور تحليل الكشوف المالية في دعم

وتفعيل القرارات المالية

دراسة حالة - مؤسسة وحدة تغذية

الأنعام بالمسييلة -

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

تمهيد:

بعد أن تطرقنا للمفاهيم النظرية المتعلقة بالكشوف المالية واتخاذ القرار المالي من خلال الفصل الأول سنحاول في هذا الفصل عرض مدى تطبيق هذه المفاهيم في المؤسسات الوطنية ومدى ملائمة واقعها التسييري على المدى الطويل مع المعطيات النظرية المتعلقة بكيفية تحليل الكشوف المالية و تأثيرها على اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة.

وكانت مؤسسة وحدة لأغذية الأنعام بالمسيلة العينة التي اخترناها من المؤسسات المحلية لنحاول دراسة مدى اعتمادها على عملية تحليل الكشوف المالية ومدى تأثيرها هذه الأخيرة على اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة وحدة لأغذية الأنعام بالمسيلة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

- المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة.
- المبحث الثاني: واقع استخدام الكشوف المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة.
- المبحث الثالث: استخدام تحليل الكشوف المالية في اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة.

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

تعتبر مؤسسة لأغذية الأنعام لوحدة المسيلة من بين أهم المؤسسات في ولاية المسيلة، وفي هذا المبحث سوف نقوم بإعطاء لمحة على مؤسسة أغذية الأنعام وأهدافها وهيكل التنظيمي لها.

المطلب الأول: لمحة عن مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

في هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى التعريف بمؤسسة محل الدراسة، والبطاقة التقنية لها، وطبيعة المواد التي تستعملها المؤسسة في نشاطها.

أولاً: تعريف بالمؤسسة : تأسست وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة بقرار من المديرية العامة تحت رقم 435 بتاريخ 1984/12/02، حيث تم بناء و تجهيز هذه الوحدة بالكامل من طرف شركة إيطالية تسمى (GIZA) بتكلفة إجمالية قدرها 62.295.000 دج.

ويعتبر نشاط هذه الوحدة نشاط إنتاجي، بحيث تقوم ببيع المنتجات التامة الصنع التي تم إنتاجها داخل الوحدة، و يمكن تصنيف منتجات الوحدة إلى ثلاث أصناف رئيسية هي أغذية الدواجن، أغذية المجترات، أغذية مختلفة، حيث أن 95% من إنتاج الوحدة هي من أغذية الدواجن.

وأهم المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج هي الذرة، الصوجا، الفوسفات، الفيتامينات (CMV) حيث تستورد الوحدة 95% من موادها الأولية من الخارج، وتنتمي الوحدة إلى قطاع الصناعات الخفيفة وذلك لنوعية منتجاتها.

وتقوم الوحدة بتغطية احتياجات كل من ولايتي المسيلة و برج بوعرييج من المنتوجات في ظل انعدام المنافسة، و سبب ذلك راجع إلى أن المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج معظمها مستوردة من خارج البلاد، كما أن الوحدة ليست لها مكانة على المستوى الدولي ولا تنوي الدولة القيام بأي توسعات.

تتبع الوحدة أسلوب الإنتاج حسب الطلبات وهذا بالنسبة لإنتاج الأغذية، كما يوجد بالوحدة ورشة واحدة للإنتاج بحيث يتم شحن المنتوجات من ورشة الإنتاج مباشرة، أي أن الوحدة لا تتحمل أي مصاريف خاصة بالتوزيع.

ثانياً: البطاقة التقنية للمؤسسة

1- التسمية:

مجمع تربية الدواجن للوسط - وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة.

2- العنوان:

المنطقة الصناعية جنوب مدينة المسيلة.

الهاتف: 213 0 35 55 00 19 / الفاكس: 2013 0 35 55 13 75

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

3- الموقع:

تقع الوحدة بالمنطقة الصناعية بعاصمة ولاية المسيلة وبضبط في الجهة الجنوبية للمدينة، لها واجهتين، حيث يحدها شمالا مؤسسة مغرب باب، ومن الشرق مؤسسة جراد لسخنات المياه إيكو شود، ومن الغرب مؤسسة ماتريكس، تتربع الوحدة على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 4هكتارات منها ما يقارب 336.060 متر مربع مغطات والباقي غير مستغلة.

4- السجل التجاري الوطني:

رقم السجل التجاري الوطني الخاص بالوحدة هو 80 B 0373.

5- السجل التجاري المحلي:

رقم السجل التجاري المحلي الخاص بالوحدة هو 87 B 007.

6- رمز الإستغلال:

رقم نشاط الوحدة هو 108 و U108) ورقم الإستغلال 456 (EX 456).

ثالثا: طبيعة المواد التي تستعملها المؤسسة

تقوم وحدة المسيلة لأغذية الأنعام بتسويق عدة أصناف متنوعة من المنتجات و تتمثل في:

1- غذاء خاص بالدجاج الأبيض: ولهذا الصنف ثلاث أنواع:

أ- غذاء البداية.

ب- غذاء النمو.

ت- غذاء النهاية.

2- غذاء خاص بالدواجن المبيضة: و لهذا الصنف أربع أنواع:

أ- غذاء البداية للفراخ.

ب- غذاء الفراخ من 02 إلى 08 أسابيع.

ت- غذاء الفراخ من 08 إلى 18 أسابيع.

ث- غذاء البياض للدواجن.

3- غذاء الأنعام

4- غذاء البقر

وكل نوع من الأغذية السابقة تحتوي على نسب متفاوتة من المكونات التالية: الذرة، بقايا الصوجا، الشعير، حمينيات، فوسفات.

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

المطلب الثاني: أهداف وهيكل التنظيمي للمؤسسة تغذية الأنعام وحدة المسيلة

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهداف المستقبلية لمؤسسة أغذية الأنعام لوحدة المسيلة، و الهيكل التنظيمي لها، ووظائف مصالحها.

أولاً: أهداف المؤسسة تغذية الأنعام وحدة المسيلة

تهدف المؤسسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

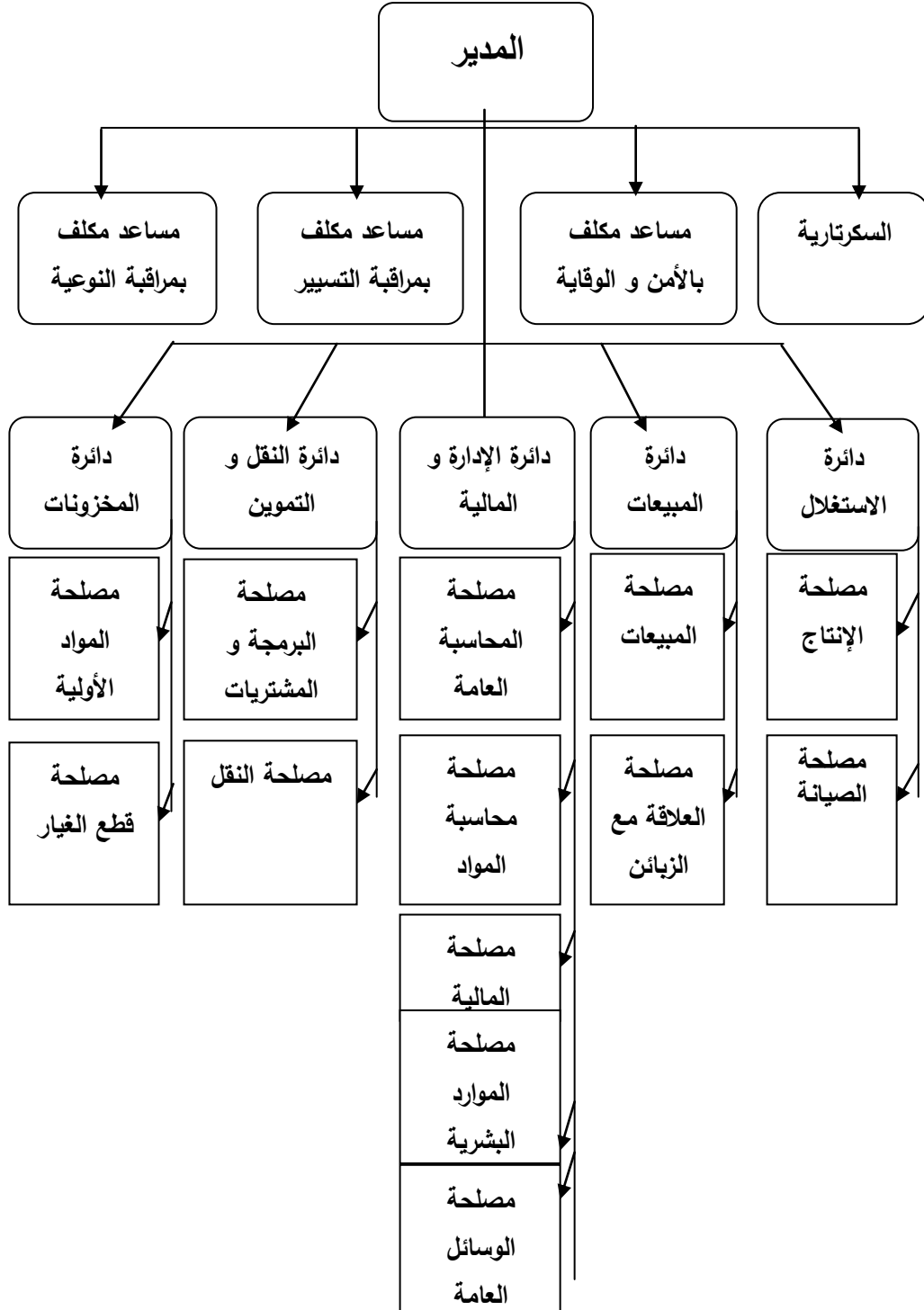
- 1- التحسين والرقى لنوعية إنتاجها.
- 2- رفع حجم مبيعاتها والتنوع فيها.
- 3- تعزيز مكانتها في السوق وتحقيق أكبر حصة سوقية لمنتجاتها.
- 4- إدخال تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لمواجهة المنافسة.
- 5- التكفل بحاجيات السوق المحلية بكل ما يتعلق بتغذية الأنعام.
- 6- تخفيض تكاليف الإنتاج بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية.
- 7- المساهمة في القضاء على البطالة من خلال تشغيل نسبة من اليد العاملة.
- 8- تحفيز الأفراد بوضع سياسة في مجال الاتصال، تدبير الأداء، والحوار.
- 9- السعي إلى رفع رقم الأعمال وذلك بالاستغلال الأمثل لكل عوامل الإنتاج.

ثانياً: هيكل التنظيمي للمؤسسة

يوضح الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات بين هذه المصالح والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة .

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة.



المصدر: دائرة الإدارة المالية.

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

ثالثا: وظائف مصالح المؤسسة

1- المدير: يشرف على جميع التعاملات الداخلية والخارجية كما يشرف على السير الحسن في جميع نشاطات المؤسسة وله الصلاحيات في اتخاذ القرارات والتدخل في أعمال بقية الأفراد في المؤسسة

2- السكرتارية: تتكفل بالمهام التالية:

أ- استقبال البريد الوارد.

ب- استقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها إلى المدير.

ت- القيام بعملية تصنيف وترتيب الوثائق الواردة والصادرة.

ث- كتابة الرسائل الخاصة بالمدير.

3- مساعد مكلف بالأمن والوقاية:

أ- المحافظة على الأمن داخل المؤسسة (الأمن الداخلي).

ب- المحافظة على البيئة (النظافة، التشجير،.....).

4- مساعد مكلف بمراقبة التسيير: تحرص هذه المصلحة على تسيير شؤون الموظفين من بداية العمل إلى نهايته من خلال تسيير الأجور، العطل، حركة الموظفين الخاصة بالنقل والترقية والتسريح، حوادث العمل وغير ذلك من الأعمال التي تخص التسيير.

5- مساعد مكلف بمراقبة النوعية: من مهامه مراقبة جودة المنتوجات بالمؤسسة وهذا منذ الحصول على المواد الأولية وبداية الإنتاج حتى الحصول على المنتج النهائي وتصريفه إلى الزبائن.

6- دائرة الإدارة المالية: تضم 05 مصالح وهي:

أ- مصلحة المحاسبة العامة: تقوم هذه المصلحة بالوظائف التالية:

❖ تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات المادية يدويا آليا.

❖ تصنيف وتبويب العمليات المالية لحسابات مستقلة.

ب- مصلحة محاسبة المواد: مصلحة حديثة بالمؤسسة تقوم على تسجيل وتحليل البيانات المحاسبية التي تمت الوحدة لمساعدة الإدارة في التخطيط وتقييم نتائج الأعمال والرقابة عليها، واتخاذ القرارات المختلفة بها.

ت- مصلحة المالية: تقوم بالمتابعة المالية للمؤسسة.

ث- مصلحة الموارد البشرية: تقوم بمتابعة ملفات العمال والأجور.

ج- مصلحة الوسائل العامة: وظيفتها الأساسية هي المحافظة على ممتلكات المؤسسة كسيارات نقل العمال وكذا مراقبة السجلات الخاصة بهذه الممتلكات.

7- دائرة المبيعات: وتضم المصالح التالية :

أ- مصلحة المبيعات: مكلفة بالبيع وإعداد الفواتير.

ب- مصلحة العلاقة مع الزبائن: تقوم بمتابعة ديون المؤسسة وكذا تحصيل ديون الزبائن.

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

8- دائرة الاستغلال: تضم المصالح التالية:

أ- مصلحة الإنتاج: تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية، وذلك باستخدام ورشات الإنتاج كما تقوم بتحرير وصل التموين بالمواد الأولية للإنتاج.

ب- مصلحة الصيانة: تعتبر في هذه الوحدة مصلحة مهمة جدا، حيث بدون هذه المصلحة لا يتم يمكنها تحقق أهدافها ولا حتى المحافظة على العملية الإنتاجية، وتقوم هذه المصلحة بالإشراف على صيانة ميزان الشاحنات، صيانة المخازن الخاصة وما فيها، صيانة الآلات الموجودة في ورشة الإنتاج.

9- دائرة النقل والتموين: تضم المصالح التالية:

أ- مصلحة البرمجة والمشتريات: هذه المصلحة مكلفة بالمهام التالية:

- ❖ شراء الكميات المطلوبة من المواد الأولية التي تحتاج إليها ورشة الإنتاج وذلك في الأوقات والظروف.
- ❖ مراقبة كميات المواد الأولية المشتريات.
- ❖ تقوم بتحرير وصل الاستلام عند وصول المواد الأولية للوحدة.

ب- مصلحة النقل: وظيفتها الأساسية داخل هذه المؤسسة تتمثل في إحضار المواد الأولية على أحسن حال، مستعملة في ذلك وسائل النقل الخاصة بالوحدة وكذا بعض الوسائل النقل المستأجرة من بعض الخواص، ذلك أن وسائل النقل الخاصة بالمؤسسة غير قادرة على إحضار المواد الأولية في المدة الممنوحة للوحدة من طرف المديرية الجهوية لهذه الوحدة.

10- دائرة المحزونات: وتضم المصالح التالية:

أ- مصلحة المواد الأولية: تتوفر الوحدة على طاقة تخزينية كبيرة، بحيث تقوم بتخزين المواد الأولية المعبأة في أكياس في مخازن عادية، أما فيما يخص المواد الأولية غير المعبأة فإنها تخزن داخل مخازن خاصة، كما تقوم الوحدة بتخزين مواد التعبئة والتغليف في المخازن العادية، وتقوم مصلحة التخزين بتحرير وصل خروج المواد الأولية حسب الطلب من مصلحة الإنتاج.

ب- مصلحة قطع الغيار: تقوم بتخزين الغيار فقط الخاص بالآلات الموجودة في الوحدة كالألات ورشة الإنتاج ووسائل النقل، بالإضافة إلى مختلف هذه الدوائر يقوم مدير الوحدة بالإشراف على هذه الدوائر بوجود سكرتيرة و03 مساعدين وهم:

❖ مساعد مكلف بالأمن والوقاية: يشرف على 12 عون أمن ويتمثل دورهم في:

- الحرص على أمن الوحدة من كل النواحي.

- الحرص على السير الحسن لدخول وخروج العمال.

- الحراسة تكون 24/24 ساعة داخل الوحدة وخلال كل أيام السنة.

❖ مساعد مكلف بمراقبة التسيير: يقوم بالحرص على مراقبة الدوائر لمختلف المصالح ويقوم أيضا بمراقبة التقارير الشهرية ومقارنتها بالميزانية.

❖ مساعد مكلف بالنوعية: يقوم بمراقبة نوعية المواد.

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

المبحث الثاني: واقع استخدام الكشوف المالية بمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

تعتبر الكشوف المالية المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة وعن نتائج أعمالها خلال فترة زمنية معينة، ولهذا يجب أن تؤدي معلومات المحتوات فيها لغرض المؤسسة، ومن أجل اتخاذ القرار الجيد نقوم بتحليلها لفهمها بشكل جيد وفهم مختلف العلاقات بين عناصرها وفي دراستنا هذه سنقوم بعرض الكشوف المالية للفترتين 2017، 2018.

المطلب الأول: عرض الكشوف المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة (2017-2018)

في نهاية كل دورة تقوم المؤسسة بإعداد الكشوف المالية، من أجل الحصول على المعلومات والتي يستفيد منها المهتمين بوضعية المالية للمؤسسة والنتائج التي حققتها خلال الفترة.

أولاً: الميزانية: تتكون الميزانية من جانبين أساسيين هما (جانب الأصول وجانب الخصوم)، حيث يمثل أولها استخدامات المارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، وثانيها تمثل مجمل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة، لذلك سنقوم بعرض الميزانية المالية لمؤسسة تغذية الأنعام وحدة المسيلة لسنة (2017-2018).

الجدول رقم (08) جانب الأصول لميزانية وحدة المسيلة لتغذية الأنعام (2017-2018)

الوحدة: دج

الأصول	2017	2018
أصول غير جارية	5.362.500	3.217.500
تثبيتات معنوية		
تثبيتات عينية		
الأراضي	6.422.062.000	6.422.062.000
المباني		
تثبيتات عينية أخرى	3.926.025.571	3.640.044.142
تثبيتات مالية		
مجموع الأصول غير جارية	10.353.450.071	10.065.323.642
أصول جارية	2.158.240.228	2.721.326.784
منتجات قيد التنفيذ		
الزبائن	25.224.133.442	41.611.869.438
مدينون آخرون	8.40.000	21.590.000
ضرائب وما يماثلها	362.460.931	402.114.618
الخزينة	577.113.131	446.790.625
مجموع الأصول الجارية	28.322.787.732	45.203.691.465

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

55269015107	38676237803	مجموع الأصول
-------------	-------------	--------------

المصدر: الكشوف المالية للمؤسسة لسنة (2017-2018).

الجدول رقم (09) جانب الخصوم لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة (2017-2018)
الوحدة: دج

2018	2017	الخصوم
4.435.295.934	2.424.787.979	الأموال الخاصة رأس المال الصادر
20.050.420.085	15300543079	أموال خاصة أخرى
24.485.716.019	17.725.331.058	مجموع الأموال الخاصة
853.310.550	806.106.177	الخصوم غير الجارية اقتراضات وديون مماثلة
853.310.550	806.106.177	مجموع الخصوم غير الجارية
24908005935	19.389.353.993	الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقة
39.611.742	62.612.633	الضرائب
482.370.861	692.833.942	ديون أخرى
29.929.988.538	20.144.800.568	مجموع الخصوم الجارية
55.269.015.107	38.676.237.803	المجموع العام للخصوم

المصدر: الكشوف المالية للمؤسسة لسنة (2017-2018).

ثانيا: جدول حساب النتائج: هو الجدول الذي يعكس كل الإيرادات والعوائد وكذلك نفقات المؤسسة وأرباحها وخسائرها خلال فترة محددة، فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط مؤسسة ما، لذلك سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج حسب طبيعة المؤسسة تغذية الأنعام وحدة المسيلة لسنة (2017-2018).

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

جدول رقم (10) جدول حساب النتائج لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

الوحدة: دج

البيان	2017	2018
رقم الاعمال	31.978.372.766	39.616.387.719
تغير مخزون منتجات التامة و قيد التنفيذ	-600.140	
الإنتاج المثبت	823.956.852	271.234.318
اعانات الاستغلال	-888.321.652	-126.511.034
انتاج الفترة	31.913.407.826	39.761.111.003
المشتريات المستهلكة	-25.377.079.649	-31.619.670.659
الخدمات الخارجية و استهلاكات اخرى	-449.798.899	-831.550.517
استهلاك الفترة	-25.826.878.598	-32.137.502.209
القيمة المضافة للاستغلال	6.086.529.228	7.623.608.794
أعباء المستخدمين	-3.174.747.213	-2.848.101.951
ضرائب ورسوم ومدفوعات مشابحة	-323.546.919	-43.411.742
الفائض الإجمالي للاستغلال	2.588.235.096	4.732.095.101
المنتجات العملية الأخرى	51.937.603	103.056.472
الأعباء العملية	-101.234.758	-144.652.171
مخصصات الإهلاكات والمؤونات	-307.581.641	-356.430.802
استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	193.431.679	101.227.334
النتيجة العملية	2.424.787.979	4.435.295.934
نواتج مالية		
أعباء مالية		
النتيجة المالية		
النتيجة العادية قبل الضرائب	2.424.787.979	4.435.295.934
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية		
مجموع نواتج النشاطات العادية	33.047.098.760	40.091.905.843

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

-35.656.609.909	-30.622.310.781	مجموع أعباء النشاطات العادية
4.435.295.934	242.787.979	النتيجة الصافية للنشاطات العادية
		العناصر الغير عادية (نواتج)
		العناصر الغير عادية (أعباء)
		النتيجة الغير عادية
4.435.295.934	2.424.787.979	النتيجة الصافية

المصدر: الكشوف المالية للمؤسسة لسنة (2017-2018).

ثالثا: إعداد الميزانية المختصرة

جدول رقم (11) جانب الأصول لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة (2017-2018).

الوحدة: دج

البيان	2017	2018
الأصول الثابتة	10.353.450.071	10.065.323.642
مجموع الأصول الثابتة	10.353.450.071	10.065.323.642
الأصول المتداولة		
قيم الاستغلال	2.158.240.228	2.721.326.784
قيم قابلة للتحقيق	25.587.434.373	42.035.574.056
قيم جاهزة	577.113.131	446.790.625
مجموع الأصول المتداولة	28.322.787.732	45.203.691.465
مجموع الأصول	38.676.237.803	55.269.015.107

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة لسنوات (2017-2018).

تعليق على الجدول رقم (11): من خلال الجدول نلاحظ أن أصول المؤسسة لسنة 2018 ارتفعت مقارنة بسنة 2017 حيث قدرة هذا الارتفاع ب: 165.927.773 دج وهذا الارتفاع كان نتيجة لزيادة الأصول الجارية حيث ارتفعت من 28.322.787.732 دج في سنة 2017 إلى 45.203.691.465 دج في سنة 2018، ورغم انخفاض الأصول غير الجارية من 10.353.450.071 دج في سنة 2017 إلى 10.065.323.624 دج في سنة 2018.

1- أصول غير جارية: نلاحظ أن هناك انخفاض في الأصول غير الجارية لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بقيمة 288.126.430 دج، وهذا راجع إلى انخفاض التثبيتات المعنوية بقيمة 2.145.000 دج، وكذلك انخفاض تثبيتات عينية أخرى بقيمة 285.981.429 دج رغم محافظة التثبيتات العينية بنفس قيمتها وهي 6.422.062.000 دج.

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

2- أصول جارية : نلاحظ زيادة في الأصول الجارية لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بقيمة 1.688.090.373 دج وهذه الزيادة ناتجة عن:

أ- زيادة في قيمة منتجات قيد التنفيذ لسنة 2018 بقيمة 563.086.556 دج.

ب- زيادة في قيمة الزبائن لسنة 2018 بقيمة 1.638.773.599 دج وهذا يدل على توسيع المؤسسة لخدماتها. نلاحظ انخفاض في القيم الجاهزة لسنة 2018 بقيمة 130.322.506 دج، وهذا يعبر أن المؤسسة لها عجز في السيولة.

جدول رقم (12): جانب الخصوم لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة (2017-2018).

الوحدة: دج

البيان	2017	2018
الأموال الخاصة	17.725.331.058	24.485.716.019
ديون طويلة الأجل	806.106.177	853.310.550
الأموال الدائمة	18.531.437.235	25.339.026.569
ديون قصيرة الأجل	20.144.800.568	29.929.988.538
مجموع الخصوم	38.676.237.803	55.269.015.107

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المحاسبة للمؤسسة لسنوات (2017-2018).

تعليق على الجدول رقم (12): من خلال الجدول نلاحظ أن خصوم المؤسسة لسنة 2018 ارتفعت مقارنة بسنة 2017 ب: 165.927.773 دج، وهذا الارتفاع كان لزيادة في الخصوم غير الجارية والتي قدرة هذه الزيادة ب 47.204.373 دج، كما أن هناك ارتفاع في الخصوم الجارية بمقدار 9.785.187.970 دج.

1- الأموال الخاصة: نلاحظ زيادة في الأموال الخاصة لسنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 بقيمة 6.760.384.960 دج.

2- الخصوم الغير الجارية: نلاحظ زيادة في الخصوم الغير جارية لسنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 بقيمة 47.204.373 دج وهذا راجع إلى زيادة في الإقتراضات والديون مماثلة.

3- الخصوم الجارية: نلاحظ زيادة في الخصوم الجارية لسنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 بقيمة 9.785.187.970 دج وهذا بسبب الزيادة في الموردون والحسابات الملحقه .

المطلب الثاني: تحليل الكشوف المالية عن طريق التوازنات والنسب المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام وحدة المسيلة

سنناقش في هذا المطلب الوضعية المالية لمؤسسة تغذية الأنعام وحدة المسيلة وذلك من أجل تقييم التوازن المالي للمؤسسة إذا كانت متوازنة أم لا، والتي تمثل في تطبيق مؤشرات التوازن المالي، وكذلك تطبيق النسب المالية التي بدورها تشخص لنا الوضعية المالية للمؤسسة بصورة واضحة.

أولا: تحليل الكشوف المالية عن طريق التوازنات المالية

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم المؤشرات التي تشخص لنا الوضعية المالية للمؤسسة وذلك لتقييم التوازن المالي للمؤسسة إذا كانت متوازنة أم لا وتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

1- رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل مهم في تقييم البنية المالية للمؤسسة حيث يوجد أربعة أنواع لرأس المال العامل وهي:
الجدول رقم(13): رأس المال العامل لسنة 2017 و2018.
الوحدة: دج

البيان	القانون	2017	2018
ر. م. ع. الدائم	الأموال الدائمة- الأصول الثابتة	8.177.987.164	15.273.702.927
ر. م. ع. الخاص	الأموال الخاصة-الأصول الثابتة	7.371.880.987	14.420.392.377
ر. م. ع. الإجمالي	مجموع الأصول المتداولة	28.322.787.732	45.203.691.465
ر. م. ع. الأجنبي	ر. م. ع. الإجمالي- ر. م. ع. الخاص	20.950.906.745	30.783.299.088

المصدر: من إعداد الطالبين إعتقادا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول رقم (13):

أ- ر. م. ع. الدائم: نلاحظ أن رأس المال العامل موجب من خلال السنتين 2017 و2018 حيث قدر ب8.177.987.164 دج و15.273.702.927 دج على التوالي، وهذا يدل على أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة من خلال وجود فائض الذي يعبر عنه بعامش أمان ومنه نقول أن المؤسسة تحقق التوازن المالي.

ب- ر. م. ع. الخاص: نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب خلال السنتين 2017 و2018 حيث قدر على التوالي ب7.371.880.987 دج و14.420.392.377 دج، وهذا يعني أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة، وبالتالي فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها من المصادر الداخلية فهو مؤشر إيجابي على عدم التبعية لأطراف خارجية.

ت- ر. م. ع. الإجمالي: نلاحظ من الجدول أن هناك تزايد في رأس المال العامل الإجمالي بمقدار 16.880.903.733 دج وهذه نتيجة الزيادة في المخزونات والزبائن، أي تغطية جميع أصولها المتداولة أي أن للمؤسسة سيولة معتبرة.

ث- ر. م. ع. الأجنبي: نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي أنه من خلال سنة 2017 نجده يساوي 20.950.906.745 دج وسنة 2018 يساوي 30.783.299.088 دج ومنه نقول أن المؤسسة لا تعتمد على رأس المال العامل الأجنبي إذا ما قارنه بالأموال الخاصة.

2- احتياجات رأس المال العامل: وهو يمثل احتياجات المؤسسة إلى رأس المال العامل في كل لحظة على مدار دورة الاستغلال وبحسب كما يلي:

إحتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - سلفيات بنكية)

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

الجدول رقم (14): إحتياج رأس المال العامل لسنة 2017 و 2018.

الوحدة: دج

البيان	2017	2018
الأصول المتداولة	28.322.787.732	45.203.691.465
قيم جاهزة	577.113.131	446.790.625
الديون قصيرة الأجل	20.144.800.568	29.929.988.538
السلفيات البنكية	0	0
إحتياجات رأس المال العامل	7.600.874.033	14.826.912.302

المصدر: من إعداد الطالبين إعتقادا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول رقم (14):

نلاحظ أن إحتياج رأس المال العامل في سنوات 2017، 2018 موجب وهذا يدل على أن المؤسسة لها القدرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بإعتقادها على جزء من أصولها المتداولة هذا من المنظور الإيجابي، أما من المنظور السلبي هو عجز المؤسسة على إستغلال السيولة المتاحة لديها في النشاط.

3- الخزينة: ويتم استخدامها عندما يستخدم رأس المال الصافي الإجمالي في تمويل إحتياجات دورة الاستغلال تحسب كما يلي:

$$\text{الخبزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفيات البنكية}$$

الجدول رقم (15): خزينة المؤسسة 2017 و 2018

الوحدة: دج

البيان	2017	2018
القيم الجاهزة	577.113.131	446.790.625
السلفيات البنكية	0	0
الخبزينة	577.113.131	446.790.625

المصدر: من إعداد الطالبين إعتقادا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول رقم (15):

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

نلاحظ أن الخزينة خلال سنوات الدراسة موجبة وهي وضعية جيدة للمؤسسة بحيث كانت قيمة الخزينة في سنة 2017 تقدر بـ 577.113.131 دج لتتخفص في سنة 2018 وتصل إلى 446.790.625 دج وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة القيم الجاهزة، ومنه نقول أن المؤسسة في وضعية مريحة تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال مع تنبيه بخطر تجميد هذه السيولة والتي لن تكون في صالح المؤسسة وعليه يجب استغلال هذا الفائض من الأموال في المشاريع الاستثمارية مثل توسيع في نشاطها.

ثانيا : تحليل الكشوف المالية عن طريق النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أهم المؤشرات لتقييم أداء المؤسسة، وتعطي هذه النسب الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتمثل هذه النسب فيما يلي:

1- نسب التمويل: وهي تقيس درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، ونقوم بحساب ما يلي:

الجدول رقم(16): نسب التمويل للمؤسسة لسنة 2017 و2018

النسبة: بالمئة

النسبة	قانون	2017	2018
التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الغير الجارية	1.8	2.52
التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	1.71	2.43
الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	0.8	0.8

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول رقم (16) :

أ- نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ففي سنة 2017 بلغت نسبة التمويل الدائم (1.8)، مما يدل على أن الأموال الدائمة غطت الأصول الغير جارية مع وجود فائض بالنسبة (0.8)، كما نلاحظ في 2018 ارتفاع في تغطية الأموال الدائمة للأصول الغير جارية حيث بلغت النسبة في (2.52)، أي مع وجود فائض قدر بالنسبة (1.52).

ب- التمويل الذاتي: نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي في المؤسسة سنة 2017 بلغت (1.71) ثم ارتفعت في سنة 2018 حيث بلغت (2.43) حيث أننا نلاحظ أنهما أكبر من 1، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، دون اللجوء إلى الاستعانة بديون الطويلة الأجل.

ت- الاستقلالية المالية: نلاحظ أن المؤسسة حققت نسبة الاستقلالية المالية في سنة 2017 بنسبة (0.8) للوحدة، مع بقائها ثابتة سنة 2018 بنسبة (0.8)، حيث نلاحظ أن هذه النسبة أقل من 1 أي اعتماد المؤسسة عن القروض في تمويل استثماراتها المالية أكثر من الأموال الخاصة.

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

2- نسب السيولة: تعتمد هذه النسبة على مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام الأصول الجارية، من خلال:

الجدول رقم (17): نسب السيولة المالية للمؤسسة لسنة 2017 و2018

النسبة: بالمئة

السنة	قانون	2017	2018
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل	1.40	1.51
نسبة السيولة المنخفضة	(الأصول المتداولة - المخزون) / الديون قصيرة الأجل	1.38	1.49
نسبة السيولة الحالية	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	0.03	0.01

المصدر: من إعداد الطالبين إعتقادا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول رقم (17):

أ- نسبة التداول: نلاحظ أن نسبة التداول في سنة 2017 قد حققت (1.4)، وفي 2018 إرتفعت هذه النسبة وحققت نسبة (1.51) وبما أن هذه النسب أكبر من 1 فهذا يعتبر مؤشر إيجابي، ويدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل في الوفاء بالتزاماتها، وأن الأصول الجارية أصبحت تغطي الخصوم الجارية.

ب- نسبة السيولة المنخفضة: وهي النسبة تقتصر في دراسة السيولة على عناصر الأصول المتداولة عدى المخزونات، حيث بلغت في 2017 و2018 النسبة (1.38) و(1.49) على التوالي حيث أن هذه النسب أكبر من 1 وفي هذه الحالة السيولة مطمئنة وفي مصلحة المؤسسة وتدل على استرجاع حقوقها من الغير.

ت- نسبة السيولة الحالية: نلاحظ عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الأجل القصير بواسطة أصولها المتداولة حيث حققت سنة 2017 نسبة (0.03) ثم انخفضت في سنة 2018 إلى (0.01)، وهذه النسبة أقل من 1، وفي هذه الحالة السيولة غير مطمئنة وليست في صالح المؤسسة.

3- نسب النشاط: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في تشغيل الأصول لزيادة المبيعات أو مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة، من خلال النسب التالية:

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

الجدول رقم (18): نسب النشاط للمؤسسة لسنة 2017 و2018

النسبة : بالمئة

البيان	قانون	2017	2018
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0.82	0.71
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	3.09	3.93
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال / الأصول المتداولة	1.13	0.87

المصدر: من إعداد الطالبين إعتامدا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول رقم (18):

أ- معدل دوران مجموع الأصول: يقدر معدل دوران مجموع الأصول سنة 2017 بالنسبة (0.82)، يعني أن كل أصل مستثمر في المؤسسة يولد (0.82) دينار من المبيعات وهذا يدل على كفاءة المؤسسة على إدارة أصولها، وفي سنة 2018 إنخفض إلى (0.71) وهذا يدل على إنخفاض كفاءة إدارة المؤسسة لإدارة أصولها خلال السنة.

ب- معدل دوران الأصول الثابتة: نلاحظ أن المعدل قدر في سنة 2017 بالنسبة (3.09) وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول غير الجارية يولد (3.09) دينار من المبيعات، حيث إرتفعت في سنة 2018 إلى (3.93) وهذا ناتج عن زيادة المبيعات وإنخفاض الأصول الثابتة.

ت- معدل دوران الأصول المتداولة: نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة قدر في سنة 2017 بالنسبة (1.13) حيث إنخفض في سنة 2018 إلى (0.87) ومنه نستنتج أنها معدلات منخفضة وهذا راجع إلى سوء تسيير المخزون.

4- نسب المردودية: نسب المردودية تعتبر مزيج يتم الحصول على بنودها من الميزانية وجدول حساب النتائج فيما يلي أهم نسب المردودية:

الجدول رقم (19): نسب المردودية للمؤسسة سنة 2017 و2018

النسبة: بالمئة

البيان	القانون	2017	2018
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.13	0.18
المردودية الإقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	0.06	0.08
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة	0.07	0.11

المصدر: من إعداد الطالبين إعتامدا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

التعليق على الجدول رقم (19):

أ- المردودية المالية: نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية موجبة خلال فترة الدراسة حيث أن السنة 2017 بلغت (0.13) للوحدة أي أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد (0.13) دينار من النتيجة، وقد إرتفعت هذه النسبة سنة 2018 إلى (0.18)، وهذا يدل على أن المؤسسة لديها كفاءة إستغلال الأموال الخاصة.

ب- المردودية الإقتصادية: هي مردودية تقيس الفعالية في إستخدام الأصول تحت تصرف المؤسسة، حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية إقتصادية موجبة حيث قدر في سنة 2017 بالنسبة (0.06)، أي أن كل 1 دينار مستثمر يولد (0.06) دينار من النتيجة ثم إرتفع في سنة 2018 إلى (0.08) وهذا راجع إلى الإرتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بالنتيجة التي حققتها.

ت- المردودية التجارية: وهي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث نلاحظ أن المؤسسة في سنة 2017 حققت نسبة (0.07)، يعني أن كل دينار من المبيعات يولد (0.07) دينار من الأرباح، حيث نلاحظ أن المردودية التجارية أكبر من صفر و أقل من الواحد، وهذا يدل أن المؤسسة

حققت مردودية تجارية جيدة وفي سنة 2018 ارتفعت مردوديتها التجارية لتصل إلى (0.11) وهذا راجع لزيادة في نتيجة الدورة.

المبحث الثالث: استخدام تحليل الكشوف المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة.

تعتبر الكشوف المالية من أهم مصادر المعلومات في عملية اتخاذ القرارات المالية، وإعطاء معلومات صحيحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، حيث الهدف منها هو تقليل المخاطر وتساعد على اتخاذ القرار المالي السليم، وبما أن هناك تنوع في المعلومات التي تقدمها الكشوف المالية واختلاف عناصرها وجب تحليلها لفهم عناصرها، واكتشاف وضعها المالي.

المطلب الأول: تحليل الأفقي لحساب النتائج لمؤسسة محل الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة وتحليل جدول حساب النتائج، حيث تكمن أهميته في إظهار جميع الإيرادات والأعباء، ويمكن الاعتماد عليه في تقديم معلومات ذات موثوقية ويساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج ويتمثل التحليل المالي لجدول حساب النتائج فيما يلي:

أولاً: القيمة المضافة للاستغلال: تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = (70/ح + 71/ح + 73/ح + 74/ح) - (60/ح + 61/ح + 62/ح)$$

الجدول رقم (20): القيمة المضافة للاستغلال لسنة 2017 و 2018.

الوحدة: دج

البيان	2017	2018
إنتاج السنة المالية	31.913.407.826	39.761.111.003
إستهلاك السنة المالية	25.826.878.598	-32.137.502.209

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

7.623.608.794	6.086.529.228	القيمة المضافة للإستغلال
---------------	---------------	--------------------------

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول رقم (20):

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة لسنة 2017 بلغت 6.086.529.228 دج، حيث عرفت زيادة من سنة 2018 حتى بلغت عتبة 7.623.608.794 دج وهذا بسبب الزيادة في المبيعات وانخفاض في المشتريات المستهلكة.

1- نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال}}$$

الجدول رقم (21): يبين نسبة القيمة المضافة في رقم الأعمال لسنة 2017 و 2018.

النسبة: بالمئة

البيان	2017	2018
القيمة المضافة	6.086.529.228	7.623.608.794
رقم الأعمال	31.978.372.766	39.616.387.719
النسبة	0.19	0.19

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول رقم (21):

نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال تعبر عن التكامل الداخلي للمؤسسة.

ومن خلال دراستنا للقيمة المضافة يمكن حساب بعض النسب التي تبين تأثير و تأثير بعض العناصر بالقيمة المضافة وهي:

2- نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة} = \frac{\text{أعباء المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}}$$

الجدول رقم (22): تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة

النسبة: بالمئة

البيان	2017	2018
أعباء المستخدمين	-3.174.747.213	-2.848.101.951
القيمة المضافة	6.086.529.228	7.623.608.794
النسبة	-0.52	-0.37

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول رقم (22):

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة منخفضة في سنة 2017 حيث بلغت هذه النسبة -0.52 ، مع ارتفاع طفيف في سنة 2018 حيث بلغت -0.37 ، على العموم تبقى النسبة منخفضة وهذا بسبب انخفاض في أعباء المستخدمين.

3- نسبة الإهلاكات والمؤونات على القيمة المضافة: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الإهلاكات والمؤونات على القيمة المضافة} = \frac{\text{المؤونات} + \text{الإهلاكات}}{\text{القيمة المضافة}}$$

الجدول رقم (23): يبين نسبة الإهلاكات والمؤونات على القيمة المضافة

النسبة: بالمئة

البيان	2017	2018
مخصصات الإهلاك والمؤونات	-307.581.641	-356.430.802
القيمة المضافة	6.086.529.228	7.623.608.794
النسبة	-0.05	-0.046

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول رقم (23):

نلاحظ من الجدول إنخفاض في النسبة في سنة 2017 و 2018 وهذا نتيجة الإنخفاض في الإهلاكات الناتجة عن الإنخفاض في حجم الإستثمارات.

ثانيا: إجمالي فائض الإستغلال:

وهو عبارة عن القيمة المضافة للإستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، ويحسب كما يلي:

$$\text{إجمالي فائض الإستغلال} = \text{القيمة المضافة للإستغلال} - (\text{ح}/63 + \text{ح}/64).$$

الجدول رقم (24): يبين تطور إجمالي فائض الإستغلال لسنة 2017 و 2018.

النسبة: بالمئة

البيان	2017	2018
إجمالي فائض الإستغلال	2.588.235.096	4.732.095.101
رقم الأعمال	31.978.372.766	39.616.387.719
النسبة	0.08	0.12

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول رقم (24): من خلال النتائج المحصل عليها في سنة 2017 والتي بلغت النسبة فيها 0.08 وهي تدل على

نسبة مساهمة إجمالي فائض الإستغلال في رقم الأعمال، وفي 2018 نلاحظ إرتفاع في نسبة مساهمة إجمالي فائض الإستغلال في رقم الأعمال حيث بلغت 0.12 وهذا بسبب إرتفاع في إجمالي فائض الإستغلال في سنة 2018.

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

ثالثا: النتيجة العملياتية: هي عبارة عن إجمالي فائض الإستغلال مضافا إليه المنتجات الوظيفية الأخرى ومطروحا منه الأعباء الوظيفية الأخرى وكذا مخصصات الإهلاكات والوونوات وخسارة القيمة ومضافا إليه إسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة العملياتية: فائض الإجمالي للإستغلال} + \text{ح}75 - \text{ح}65 - \text{ح}68 + \text{ح}78.$$

الجدول رقم (25): التطور في النتيجة العملياتية لسنة 2017 و2018.

الوحدة: دج

البيان	2017	2018
إجمالي فائض الإستغلال	2.588.235.096	4.732.095.101
ح/75	51.937.603	103.056.472
ح/65	-101.234.758	-144.652.171
ح/68	-307.581.641	-356.430.802
ح/78	193.431.679	101.227.334
النتيجة العملياتية	2.424.787.979	4.435.295.934

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول رقم (25):

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة سجلت نتيجة عملياتية موجبة خلال سنوات 2017 و2018 وهذا راجع إلى قدرة المنتجات العملياتية الأخرى على تغطية الأعباء العملياتية الأخرى.

رابعا: النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

تمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة الدفع عن النتائج العادية.

الجدول رقم (26): يبين تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية لسنة 2017 و2018.

الوحدة: دج

البيان	2017	2018
النتيجة العادية قبل الضرائب	2.424.787.979	4.435.295.934
مجموع منتجات الأنشطة العادية	33.047.098.760	40.091.905.843
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-30.622.310.781	-35.656.609.909
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	2.424.787.979	4.435.295.934

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

المصدر: من إعداد الطالبين إعتامدا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول رقم (26):

سجلت النتيجة الصافية للأنشطة العادية نتيجة موجبة خلال سنتين 2017 و2018، وهذا راجع إلى قدرة منتجات الأنشطة العادية على تغطية أعباء الأنشطة العادية.

خامسا: صافي نتيجة السنة المالية: وتحسب بالعلاقة التالية:

نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - عناصر غير عادية (أعباء) + عناصر غير عادية (منتجات)

الجدول رقم (27): يبين صافي نتيجة السنة المالية

الوحدة: دج

البيان	2017	2018
صافي نتيجة السنة المالية	2.424.787.979	4.435.295.934

المصدر: من إعداد الطالبين إعتامدا على وثائق المؤسسة.

التعليق على الجدول رقم (27):

نلاحظ أن صافي نتيجة السنة المالية خلال السنتين 2017 و2018 موجبة، وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق التمويل الذاتي.

المطلب الثاني: أهمية الكشوف المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة.

تقوم مؤسسة تغذية الأنعام وحدة المسيلة على استعمال التحليل المالي للكشوف المالية، والتي يعتبر من أفضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة استعمالها واستخدامها من أجل تقييم مدى كفاءة و نجاح أو فشل في سياساتها المرسومة في اتخاذ القرارات المالية الصحيحة، كذلك لا يمكن اعتبار أن التحليل المالي هو مجرد اتخاذ أو اكتشاف العلاقات بين الأرقام بل يستمر إلى معرفة أسباب قيام هذه العلاقات مما يساعد في إيجاد أفضل الوسائل التي تترجم على شكل قرارات تعالج المشاكل المختلفة.

وبعدما قمنا بتحليل الكشوف المالية محل الدراسة سنقوم بتحليل أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة اعتماد على التحليل الكشوف المالية سابقا:

أولا: قرار التمويل:

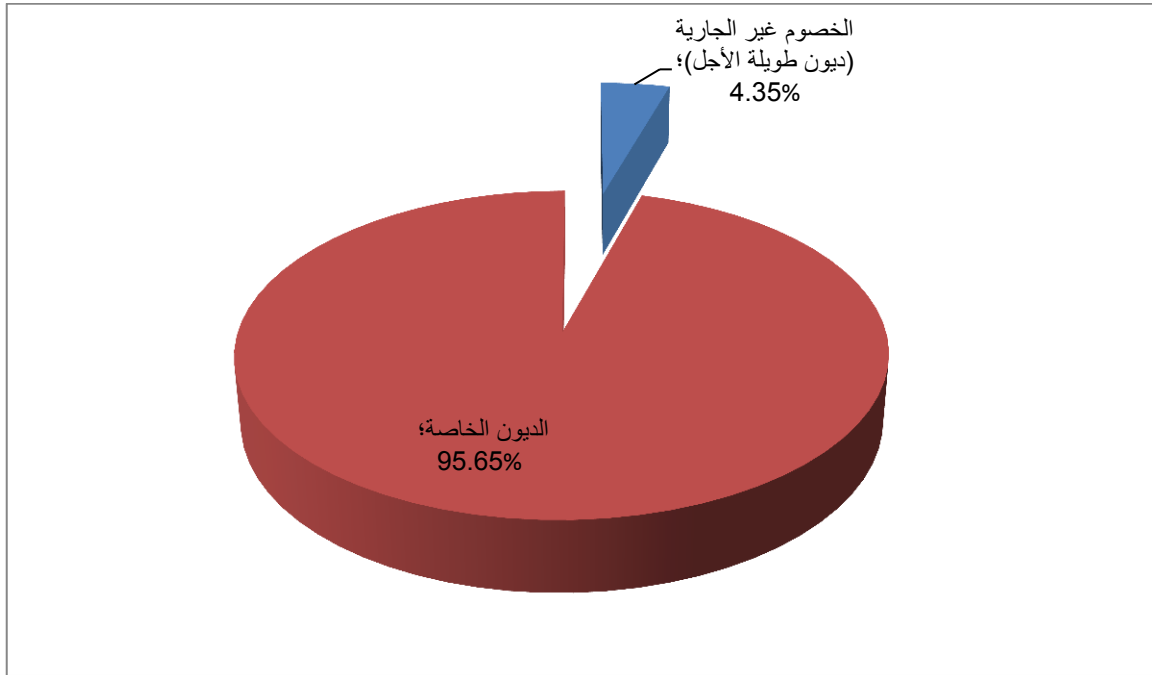
1- النتائج المحصل عليها :

في سنة الدراسة 2017 اعتمدت المؤسسة في هيكلها المالي على التنوع في مصادر التمويل من الأموال الخاصة و الاستدانة حيث تمثلت نسبة الخصوم غير الجارية (ديون طويلة الأجل) بنسبة 4.35% الأموال الدائمة وتمثل نسبة الأموال الخاصة بنسبة 95.65% من الأموال الدائمة

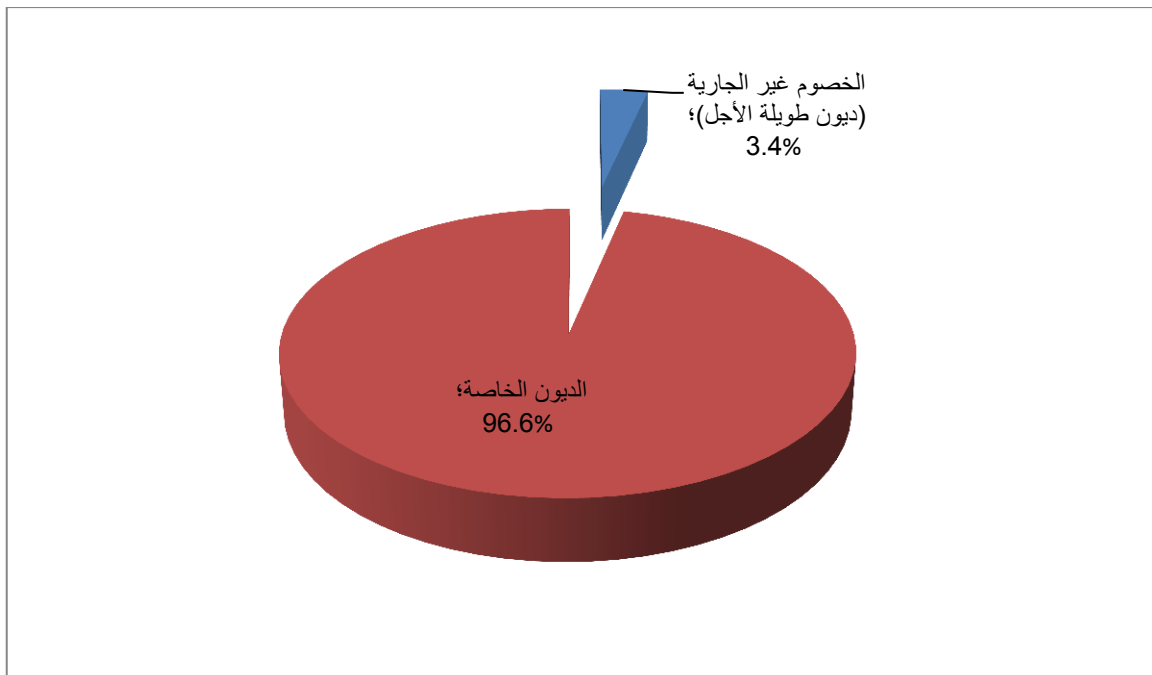
الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

أما في سنة 2018 فقد بلغت نسبة الخصوم غير الجارية نسبة 3.4% من الأموال الدائمة أما الأموال الخاصة بلغت نسبة 96.6% من الأموال الدائمة.

الشكل رقم (03): الأموال الدائمة 2017



الشكل رقم (04): الأموال الدائمة 2018



الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسييلة

- ❖ نسبة الإستقلالية المالية خلال هذه السنة 2017 و 2018 منخفضة أقل من الواحد وتدل على عدم تمتع المؤسسة بالإستقلالية المالية حيث وصلت هذه النسبة إلى 0.8% وهذا يدل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا.
- ❖ نلاحظ من خلال هذه السنين 2017 و 2018 أن السياسة المالية تظهر غير متوازنة ، لأن إجمالي الديون تمثل نسبة 54% من إجمالي الخصوم كما يمثل مجموع الأموال الخاصة نسبة 46% من مجموع الخصوم، أما في سنة 2018 بلغت إجمالي الديون بلغت نسبة 55.7% من مجموع الخصوم أما الأموال الخاصة بلغت نسبته 44.3% من إجمالي الخصوم. وهذا يدل على اعتماد المؤسسة على ديون طويلة الأجل.
- ❖ نلاحظ أن حققت المردودية المالية والإقتصادية والتجارية موجبة، وهذا يدل على أن المؤسسة في حالة جيدة ولديها كفاءة في استغلال الأموال.
- ❖ نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال فترة سنوات الدراسة، وهي وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال.

2- أهم القرارات المتخذة:

- ❖ الخصوم الجارية كانت خلال سنة الدراسة تحتل نسبة كبيرة من إجمالي الخصوم مما يعني أن هناك عدم توازن مالي .
- ❖ منح فترات قصير للعملاء لتسديد ديونهم، عكس الموردين التي يجب ان تكون فترة التسديد أطول.
- ❖ تعديل قرارات التمويل من خلال تخفيض نسبة الاستدانة وخاصة الديون قصيرة الأجل.

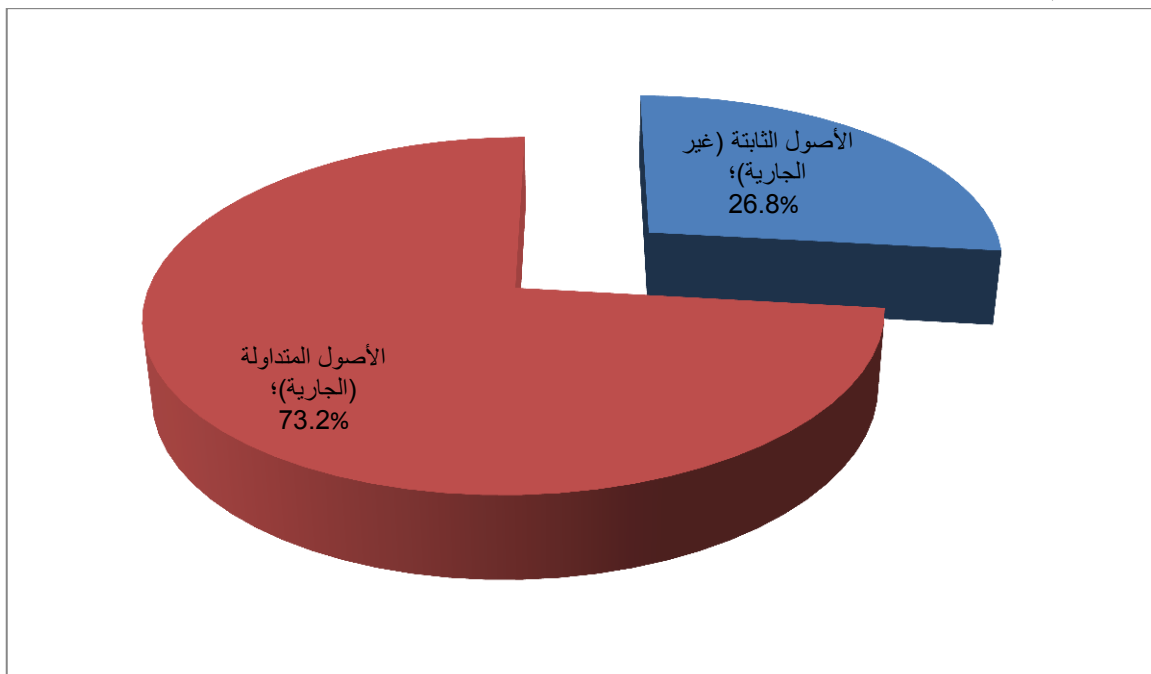
ثانيا: قرار الاستثمار:

1- النتائج المحصل عليها:

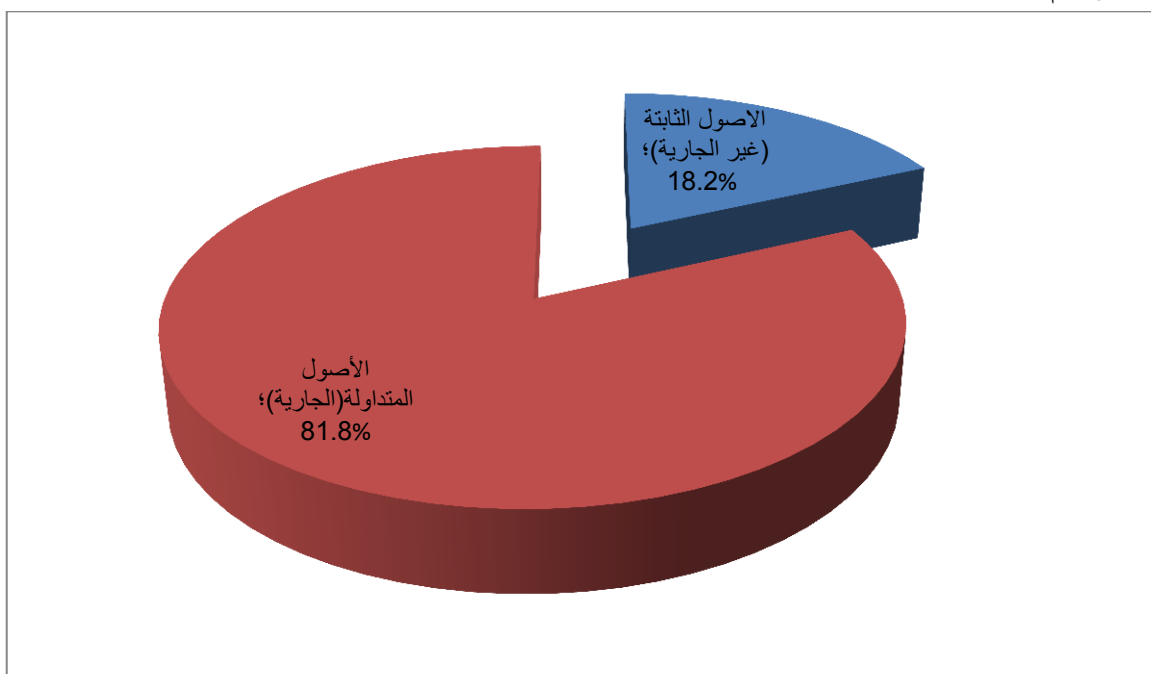
- نلاحظ أن المؤسسة خلال الدراسة اعتمدت بدرجة كبيرة جدا عن الاستثمار في الأصول المتداولة (الجارية)، حيث أن في سنة 2017 مثلت الأصول الثابتة (غير جارية) نسبة 26.8% من إجمالي الأصول بينما تمثل الأصول المتداولة (الجارية) نسبة 73.2% من إجمالي الأصول، أما في سنة 2018 مثلت الأصول الثابتة نسبة 18.2% من إجمالي الأصول، أما نسبة الأصول المتداولة بلغت 81.8%، ومنه نلاحظ أن المؤسسة قامت بزيادة في أصولها المتداولة سنة 2018 مع انخفاض في أصولها الثابتة.

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

الشكل رقم (05): الأصول 2017.



الشكل رقم (06): الأصول 2018.



الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

وعليه فالقرار الإستثماري السليم ينبغي أن يقوم على تنويع وذلك من أجل الحد من المخاطر والزيادة في العوائد وبناءً على تحليل النتائج نلاحظ أن المؤسسة ليس لها القدرة بقدر أموالها الخاصة التي لا تغطي جزء من ديونها فهي ملزمة على التقليل من الديون وخاصة القصيرة الأجل و إستغلالها في زيادة رأس المال العامل.

2- أهم القرارات المتخذة:

- ❖ تعديل القرار الإستثماري وذلك من خلال تخفيض نسبة الأصول الجارية.
- ❖ المحافظة على الطاقة الإنتاجية وزيادتها.
- ❖ زيادة المخزون من سنة إلى أخرى.
- ❖ زيادة قيمة العملاء من سنة لأخرى.

ثالثاً: قرار توزيع الأرباح:

1- النتائج المحصل عليها :

نلاحظ أن المؤسسة خلال سنوات محل الدراسة إعتمدت على سياسة توزيع الأرباح، لأنها حققت ربح خلال سنة 2017 بمبلغ 2.424.787.979 دج، مع إرتقاء في الأرباح سنة 2018 والذي قدر بمبلغ 4.435.295.934 دج، وهذا مؤشر إيجابي للمؤسسة في حالة الاستمرار برفع الأرباح من سنة لأخرى.

2- أهم القرارات المتخذة:

- ❖ على المؤسسة وضع إستراتيجية لتعظيم الأرباح دون اللجوء إلى الإستدانة الخارجية.
- ❖ الرفع من رأس مالها الخاص بمختلف عناصره المكونة له أو أحدهما، وإن لم يكن ذلك ممكناً فعليها أن تزيد من الديون طويلة الأجل و التخفيض من الديون قصيرة الأجل.
- ❖ محاولة استعمال أموالها بأكثر مردودية وذلك برفع إنتاجيتها حتى تستطيع الإستفادة من الحصول على فرص الاقتراض بنسبة فائدة أقل.

الفصل الثاني: دور تحليل الكشوف المالية في دعم وتفعيل القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

خلاصة الفصل

كان الهدف من الدراسة التي قمنا بها في هذا الفصل هو محاولة إسقاط الدراسة التي تم التطرق إليها في الجزء النظري على مؤسسة من المؤسسات حتى تتضح نتائج الدراسة أكثر وتكون أكثر واقعية وقد تم اختيار مؤسسة وحدة أغذية الأنعام بالمسيلة للدراسة التطبيقية، باعتبارها تعتمد على الكشوف المالية في توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المالية الرشيدة، حيث أن الهدف الأساسي لتحليل الكشوف المالية هو تقييم ودراسة وضعية المالية للمؤسسة حيث قمنا بتقديم عام حول المؤسسة محل الدراسة، ثم عرض الكشوف المالية الخاصة بها، ثم التطرق إلى أهم المؤشرات والنسب المالية التي تساعد في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة و اتخاذ القرارات المالية السليمة. ومما سبق استنتجنا أن الكشوف المالية دور كبير وأساسي يساهم في تحسين أداء المؤسسة و اكتشاف الانحرافات لاتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة في المؤسسة خلال سنوات الدراسة.

خاتمة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تبين لنا أن تحليل المالي هو المرآة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة فنحن قمنا بتحليل الكشوف المالية لمؤسسة تغذية الانعام لوحدة المسيلة.

حيث يكتسي تحليل المالي أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للأطراف المتعاملين معها، وذلك لما يوفره من تقنيات وآليات تساعد المؤسسة في إتخاذ قراراتها وفقا لأسس سليمة ومدروسة بشكل الذي يساهم في تحقيق أهدافها، ورسم خططها الإستراتيجية بناء على تحليل يبيئتها الحالية ومعالجة نقاط ضعفها.

كما إكتسبت عملية إتخاذ القرار المالي أهمية بالغة في العصر الحديث ، وهي أصعب الحالات التي تواجه المؤسسات بما لها من أهمية بالغة في مستقبل المؤسسة وهي جوهر عملية الإدارة المالية للمؤسسة وتأتي هذه العملية بعد معالجة البيانات المالية المتاحة بهدف الحصول المعلومات حيث تستعمل هذه الأخيرة في إتخاذ قرارات مالية.

يمكننا إحتبار صحة الفرضيات البحث كما يلي:

❖ إختبار صحة الفرضيات: من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى إختيار فرضيات الدراسة كالاتي:

- الفرضية الأولى: الفرضية صحيحة تساهم الكشوف المالية للمؤسسة في إتخاذ القرارات المالية من خلال مؤشرات التوازن المالي.

- الفرضية الثانية: الفرضية صحيحة الكشوف المالية تعكس الصورة الصادقة للوضع المالي للمؤسسة.

- الفرضية الثالثة: الفرضية صحيحة تعتمد عملية اتخاذ القرار على مخرجات النظام المحاسبي والمتمثلة في الكشوف المالية.

- الفرضية الرابعة: الفرضية صحيحة إن عدم القيام بالتحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض كفاءة المؤسسة.

❖ نتائج الدراسة: من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى النتائج النظرية التالية:

- الكشوف المالية هي ذات نظرة مالية، حيث أصبحت تهتم بالأحداث الماضية والمستقبلية للمؤسسة وذلك من خلال أدوات التحليل المستعملة.

- تعتبر الكشوف المالية المرآة العاكسة للوضع المالي الحقيقية للمؤسسة.

- يجب ان تتوفر الخصائص والمتطلبات الأساسية في الكشوف المالية التي يتم الإعتماد عليها في إتخاذ القرار.

- يساهم التحليل المالي للكشوف المالية في إتخاذ القرارات من خلال معرفة قدرة المؤسسة على تمويل إستثماراتها، ومدى قابلية أصولها لتحويل إلى النقدية بأسرع ما يمكن.

- إن الكشوف المالية المعروضة في مؤسسة وحدة أغذية الانعام بالمسيلة توفر معلومات مالية قابلة للمقارنة مما تساعد مستخدميه على إتخاذ قراراتهم المالية.

- من خلال التحليل المالي للكشوف المالية أظهرت أن هناك تحسن في أداء المؤسسة خلال السنة الأخيرة وهذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل انتسب المالية و مؤشرات التوازن المالي.

❖ التوصيات:

- ضرورة الكفاءة لمعدي الكشوف المالية والإستخدام الجيد لها.

- ضرورة توعية متخذي القرار بأهمية الكشوف المالية في عملية إتخاذ القرار المالي.

- يجب إعتبار تحليل الكشوف المالية إجراء تسييري لا بد من القيام به بصفة دورية من أجل معرفة الوضعية الحالية للمؤسسة وأخذ القرارات المناسبة.
 - ننصح زيادة المؤسسة لإستثماراتها المالية.
 - ننصح المؤسسة بإقتحام أسواق أخرى.
 - الإفصاح عن الكشوف المالية ليستفيد منها أطراف ذات المصلحة.
- ❖ أفاق البحث:
- دور تحليل الكشوف المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
 - دور تحليل الكشوف المالية في إتخاذ القرارات المالية للمؤسسة.
 - مدى أهمية تحليل الكشوف المالية في التخطيط و الرقابة في للمؤسسة.

قائمة المراجع

❖ قائمة المراجع باللغة العربية :

❖ الكتب :

- 1- أحمد محمد العداسي، لتحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 2- إسماعيل إبراهيم جمعة، زينات محمد محرم و آخرون، "المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2000.
- 3- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 4- حسن أحمد الشافعي، عبد الله الغضاب، التخطيط والتخطيط الإستراتيجي وعلاقته (بالإمكانات - اتخاذ القرار - أسباب فشله) بالمؤسسات الرياضية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2012.
- 5- حسن علي مشرقي، نظرية القرارات الإدارية مدخل كمي في الإدارة، ط 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 1997.
- 6- حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 7- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوارق، عمان، الأردن، 2008.
- 8- خالد جمال الجعارات، التقارير المالية الدولية، إثراء، الأردن، 2012.
- 9- خضري كاظم محمود، موسى سلامة اللوزي، مبادئ إدارة الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2008.
- 10- خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل لنشر، عمان، ط 1، 2001.
- 11- خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، دار وائل للنشر، عمان، ط 1، 2005.
- 12- رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، "مبادئ المحاسبة المالية"، القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع الأردن، 2009.
- 13- زغيب مليكة، بوشنقيير ميلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 14- سليمان سفيان، مجيد الشرع، "المحاسبة الإدارية" (اتخاذ قرارات ورقابة)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 15- سيد صابر تعلق، "نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 16- طارق عبد العال حماد، "موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة و مقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية"، ج 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 17- عاطف وليد، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 18- عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، 2006
- 19- عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999
- 20- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، جيطلي للنشر، الجزائر، 2009.

- 21- عبد الستار الكبيسي، "الشامل في المحاسبة"، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2010.
- 22- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002 .
- 23- عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 2، الأردن، 1999.
- 24- عبد الناصر إبراهيم، إيهاب نظمي إبراهيم، "المحاسبة المتوسطة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011
- 25- عبد الناصر نور وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)و دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008.
- 26- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية، (الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف) ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2011.
- 27- علي حسين علي، نظرية القرارات الإدارية مدخل نظري وكمي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
- 28- محمد الصيرفي، "التحليل المالي"(وجهة نظر محاسبة إدارية)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
- 29- محمد تيسير الرجحي، "تحليل قوائم المالية"، الناشر الشركة العربية المتحدة والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014.
- 30- محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006 .
- 31- محمد علي إبراهيم العامري، قرارات المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2013 ،
- 32- محمد مطر، "مبادئ المحاسبة المالية" (الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)، دار وائل للنشر، ط4، عمان، 2007.
- 33- مصطفى يوسف كافي، وآخرون، "مبادئ المحاسبة المالية"(الأصول العلمية والعملية)، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 34- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006.
- 35- منعم زمرير الموسوي، اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي، ط 1، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 1998 .
- 36- موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010،
- 37- نواف كنعان، إتخاذ القرارات الإدارية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2009
- 38- هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 39- هشام محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، عمان، ط1، 2000.
- 40- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
- ❖ الرسائل الجامعية :
- 41- البدوي إلياس، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

- 42- بن خروف جلييلة، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2009
- 43- بن سبع إلياس، استعمال الأساليب الكمية في إدارة النقل، مذكرة ماجستير في بحوث عمليات وتسيير مؤسسات، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2010 .
- 44- بن مالك عمار، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساس في تقييم الأداء"، (دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010) مذكرة ماجستير في العلوم التسيير تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، (2010-2011)
- 45- حواس صلاح، "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثرها على مهنة المدقق"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2007-2008،
- 46- زراقة انتصار، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013 .
- 47- زين عبد المالك، "القياس والإفصاح عن العناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، (2014-2015).
- 48- سعيدة عزة، دور المراجعة الخارجية ومساهماتها في ترشيد القرارات المالية، مذكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2013.
- 49- سمية لزغم، اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، (رسالة ماستر غير منشورة ، تخصص مالية المؤسسة، كلية 3 العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012 .
- 50- شناي عبد الكريم، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.
- 51- صخري مجال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية الجزائرية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013
- 52- عبد الناصر محمد سيد درويش، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- 53- عجيلة حنان، "فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
- 54- فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005.
- 55- لزعر محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012.

- 56- لوجاني عزيز، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم 3 الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013 .
- 57- محمد عدنان الطمعة، استخدام المؤشرات المالية في تقييم أداء المصرف التجاري السوري، رسالة الإجازة في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال قسم الإدارة، جامعة الجزيرة، 2014.
- 58- نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015
- 59- ولد رويس نذيرة، الأصول المتداولة ومدى تأثيرها في التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2008
- 60- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.
- ❖ الوثائق الرسمية :
- 61- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19
- ❖ الملتقيات
- 62- بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، "معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر"، مداخلة في الملتقى الوطني بالمركز الجامعي، سوق أهراس، يومي 25-26 ماي 2010
- 63- تقرير لجنة المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الدولية، ترجمة: مجموعة طلال أبو الغزالة، منشورات المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2011
- 64- فيصل محمد يونس، "استراتيجيات اتخاذ القرارات الإدارية"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد السادس والثلاثون، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2012.
- 65- قصابي إلياس، تحليل القوائم المالية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، المؤتمر الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 22-23/05/2012.
- ❖ قائمة المراجع باللغة الأجنبية
- 66- Pierre conso, Farouk hemici, « gestion financieré de l'entreprise , 9 e edition, DUNOD, PARIS, 1999.

قائمة الملاحق

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		24 247 879,79	57 516 086,10
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison		153 005 430,79	61 287 454,29
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		177 253 310,58	118 803 540,39
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		8 061 061,77	9 016 157,20
TOTAL II		8 061 061,77	9 016 157,20
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		193 893 539,93	127 079 142,95
Impôts		626 126,33	338 615,85
Autres dettes		6 928 339,42	3 688 113,60
Trésorerie passif			
TOTAL III		201 448 005,68	131 105 872,40
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		386 762 378,03	258 925 569,99

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		396 163 877,19	319 783 727,66
Variation stocks produits finis et en cours			-6 001,40
Production immobilisée			
Cession Production Stockée			
Subventions d'exploitation			
Cession Fournis		2 712 343,18	8 239 568,52
Cession Reçue		-1 265 110,34	-8 883 216,52
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		397 611 110,03	319 134 078,26
Achats consommés		-316 196 706,59	-253 770 796,99
Services extérieurs et autres consommations		-5 178 315,50	-4 497 988,99
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-321 375 022,09	-258 268 785,98
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		76 236 087,94	60 865 292,28
Charges de personnel		-28 481 019,51	-31 747 472,13
Impôts, taxes et versements assimilés		-434 117,42	-3 235 469,19
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		47 320 951,01	25 882 350,96
Autres produits opérationnels		1 030 564,72	519 376,03
Autres charges opérationnelles		-1 446 521,71	-1 012 347,58
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-3 564 308,02	-3 075 816,41
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 012 273,34	1 934 316,79
V- RESULTAT OPERATIONNEL		44 352 959,34	24 247 879,79
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		44 352 959,34	24 247 879,79
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		400 919 058,43	330 470 987,60
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-356 566 099,09	-306 223 107,81
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		44 352 959,34	24 247 879,79
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		44 352 959,34	24 247 879,79

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		143 000,00	89 375,00	53 625,00	75 075,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		64 220 620,00		64 220 620,00	64 220 620,00
Bâtiments		17 707 853,13	17 707 853,13		
Autres immobilisations corporelles		260 781 352,55	221 521 096,84	39 260 255,71	41 872 562,58
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					143 208,00
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		342 852 825,68	239 318 324,97	103 534 500,71	106 311 465,58
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		21 582 402,28		21 582 402,28	19 989 741,06
Créances et emplois assimilés					
Clients		283 318 678,83	31 077 344,41	252 241 334,42	121 759 266,56
Autres débiteurs		8 400,00		8 400,00	338 000,00
Impôts et assimilés		3 624 609,31		3 624 609,31	62 665,36
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		5 771 131,31		5 771 131,31	10 464 431,43
TOTAL ACTIF COURANT		314 305 221,73	31 077 344,41	283 227 877,32	152 614 104,41
TOTAL GENERAL ACTIF		657 158 047,41	270 395 669,38	386 762 378,03	258 925 569,99

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور تحليل الكشوف المالية في عملية إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة حيث تعكس الكشوف المالية صورة المؤسسة ووضعيتها المالية والإقتصادية خلال فترة زمنية معينة، ويتم عرض وإعداد هذه الكشوف المالية في شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال الدورة المحاسبية، ومن أجل الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة يجب تقديم الكشوف المالية وإستخدامها بشكل صحيح في إتخاذ القرارات المالية، فإن المستخدم يلجأ إلى عملية تحليل هذه المعلومات عن طريق حساب بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصر الكشوف المالية. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن الكشوف المالية لها دور كبير في إتخاذ القرارات المالية، فمن أجل تحقيق هذه الأهداف عملية إتخاذ القرار المالي يقوم متخذ القرار بدراسة المعلومات المحتويات في الكشوف المالية وفهمها وتحليلها وتفسيرها من خلال مؤشرات التحليل المالي والتي تبين لنا نقاط القوة لتقويتها ونقاط ضعف لتفاديها للمؤسسة وذلك من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وإتخاذ القرارات المالية المناسبة.

الكلمات المفتاحية: الكشوف المالية، التحليل المالي، اتخاذ القرار المالي، متخذ القرار المالي.

Résumé

Cette étude visait à faire la lumière sur le rôle et l'analyse des états financiers dans le processus de prise de décision financière dans l'organisation, où les états financiers reflètent l'image de l'organisation, situation financière et économique au cours d'une certaine période de temps, et sont présentés et la préparation de ces états financiers sous forme de tableaux résumant les activités de l'institution au cours du cycle comptable, afin d'obtenir de l'information incorrecte la précision nécessaire doit présenter des états financiers et de les utiliser correctement dans la prise de décision financière, l'utilisateur recourt à l'analyse de cette information par le calcul de certains indicateurs financiers qui sont plus indicatifs et montre la relation entre les différentes composantes des états financiers du processus.

Dans cette dernière étude, il a conclu que les états financiers ont un rôle important dans la prise de décision financière, en vue d'atteindre ces objectifs et le processus de prise de décision financière du décideur examiner les informations contenues dans les états financiers et de la compréhension, l'analyse et l'interprétation au moyen d'indicateurs d'analyse financière qui nous montrent les points forts pour être renforcés et faible pour les éviter l'institution afin d'accéder à la connaissance de la véritable situation financière de l'institution et de prendre des décisions financières appropriées.

Mots clés: états financiers, analyse financière, la prise de décision financière, décideur financier.